الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة.

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

قسم التاريخ

الرقم: 125082663.

الشركات متعددة الجنسيات ودورها في السيطرة على الخليج العربي (1925-2010م).

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر.

إعداد الطالبة:

- أسماء قويدري.

إشراف الأستاذ:

– د/ إبراهيم مرزقلال.

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
بتة مرزوق	أستاذ محاضر أ	رئيسا
إبراهيم مرزقلال	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
عباس فتحي	أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنة الجامعية: 1439 - 1440 هـ / 2018 – 2019 م

شكر وعرفان

نشكر الله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه لنا ، والقائل في محكم تنزيله.

{و َإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ .... } الآية رقم: (07) سورة إبراهيم.

الصلاة والسلام على نبينا خاتم الأنبياء محمد صلى الله عليه وسلم .

نشكر الوالدين الكريمين اللذين وقفا بجانبني طوال مساري الدراسي.

نشكر الأستاذ الفاضل **"د.إبراهيم مرزقلال"** المشرف على هذا البحث .

كما نشكر الأساتذة الأفاضل الذين قدموا لنا المساعدة.

و أتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم التاريخ.

أسماء قويدري.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان.	
قائمة المحتويات.	
المقدمة.	5-1
الفصل الاول: الشركات متعددة الجنسيات مفهومها وخصائصها.	
المبحث الأول: الشركات متعددة الجنسيات تعريفها ونشأتها.	14-7
المطلب الأول: تعريف الشركات متعددة الجنسيات.	11-7
المطلب الثاني: نشأة وتطور الشركات متعددة الجنسيات.	14-11
المبحث الثاني: الشركات متعددة الجنسيات خصائصها وأنماطها.	21-14
المطلب الأول: خصائص الشركات متعددة الجنسيات.	19-14
المطلب الثاني: أنماط الشركات متعددة الجنسيات.	24-19
الفصل الثاني: تغلغل الشركات متعددة الجنسيات في الخليج العربي.	
المبحث الأول: آليات تغلغل الشركات متعددة الجنسيات في الخليج العربي.	33-24
المطلب الأول :عوامل تغلل الشركات متعددة الجنسيات في الخليج العربي.	29-24
المطلب الثاني: بداية نفوذ الشركات في الخليج العربي.	29-26
المبحث الثاني: :أهمية مصالح الشركات متعددة الجنسيات في الخليج العربي ويعض النماذج من الشركات.	29-32
المطلب الأول: :أهمية مصالح الشركات متعددة الجنسيات في الخليج العربي (الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا)	29-30
المطلب الثاني:نماذج من الشركات متعددة الجنسيات في الخليج العربي	32-30

الفصل الثالث: انعكاسات سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الخليج العربي وأساليب مواجهتها.	
المبحث الأول:انعكاسات السيطرة السياسية والاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات على الخليج العربي.	41-35
المطلب الأول: الانعكاسات السياسية .	38-36
المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية والتنموية.	41-38
المبحث الثاني: انعكاسات السيطرة الاجتماعية والثقافية وأساليب التصدي لانعكاسات الشركات متعددة الجنسيات.	41-46
المطلب الاول: الانعكاسات الاجتماعية والثقافية.	43-41
المطلب الثاني: اساليب التصدي لانعكاسات الشركات متعددة الجنسيات.	45-44
خاتمة.	49-48
قائمة المصادر والمراجع.	

مقدمة

لقد نتج عن التغيرات الإقليمية والدولية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية نظام عالمي جديد بمضامينه وأبعاده، المبني على اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة وتنامي دور الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية التي أخذت تفرض على الدول

سياسات و برامج إعادة هيكلة وإصلاح اقتصادي وإحداث تغيرات جوهرية في طبيعة العلاقات الدولية.

ولعل من أهم المظاهر التاريخية والاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية هي الشركات متعددة الجنسيات، فالشركات متعددة الجنسيات هي شركات دولية النشاط ولها كيان يتعدى الحدود الإقليمية للدول التي تعمل فيها.

ومما سبق جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على الشركات متعددة الجنسيات، حيث عالجنا موضوع الشركات متعددة الجنسيات من الجانب التاريخي والسيرورة التاريخية لهذه الظاهرة، وكيف تجلت اليوم في شتى المجالات، خاصة المجال السياسي وأثرها على الدول المضيفة بالتركيز على منطقة الخليج العربي.

- **أهمية الموضوع:** تتمثل أهمية الموضوع في :
- دراسة الشركات كظاهرة لها تأثيراتها في مختلف المجالات.
- تناول البعد التاريخي للشركات متعددة الجنسيات في العالم بصفة عامة والخليج العربي بصفة خاصة
- دراسة طبيعة وأنواع الشركات متعددة الجنسيات التي تغلغت في الخليج العربي وسيطرت عليه.
- دراسة آثار وانعكاسات سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الخليج العربي.
- **أسباب اختيار الموضوع:**

- دراسة السياق التاريخي للشركات متعددة الجنسيات في العالم والخليج والوصول إلى تأثيراتها على دول الخليج العربي سياسيا، اقتصاديا وثقافيا.
- دراسة هذا الموضوع من أجل محاولة لفهم آليات عمل الشركات متعددة الجنسيات خاصة البترولية منها، والتغيرات التي يشهدها العالم في ظلها، وتأثيراتها على مصير الشعوب خصوصا دول الخليج العربي.

- **أهداف اختيار الموضوع:**

- دراسة جديدة للشركات متعددة الجنسيات وبمنظور آخر، فموضوع الشركات متعددة الجنسيات تم تناوله من الجانب الاقتصادي والسياسي والقانوني كل على حدى مع التركيز غالبا على الجانب المفاهيمي لها، فهدف هذه الدراسة هو تسليط الضوء على سيطرة الشركات متعددة الجنسيات، خاصة البترولية منها التي تعتبر المهيمنة على الاقتصاد العالمي والطرف المحرك والقائد في العلاقات الدولية والسياسية من جهة، ومن جهة أخرى كون الخليج العربي غني بهذه المادة ويعتبر انموذجا حيا لدراسة سيطرة الشركات متعددة الجنسيات في جميع المجالات، فمن خلال هذه المدخلات كان هدف هذه الدراسة هو دور الشركات متعددة الجنسيات في السيطرة على الخليج العربي.

- **الاشكالية:**

لقد اختلفت الاراء على ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات من خلال ماهيتها وسيرورتها التاريخية ومدي تأثيرها على الدول التي سيطرت عليها، ومن خلال هذا نطرح الاشكالية الرئيسية للدراسة:

كيف يمكن النظر إلى ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات من خلال إطارها التاريخي؟

والى أي مستوى تعتبر الشركات متعددة الجنسيات أسلوبا من أساليب السيطرة ؟

- **التساؤلات الفرعية:**

- ما هي المفاهيم والآراء المختلفة حول ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات؟
- ما هو سياقها التاريخي؟ وما هي أهم المحطات البارزة في مسيرتها؟
- ما هي خصائصها وأنماطها؟
- ما هي عوامل تغلغل الشركات متعددة الجنسيات في منطقة الخليج العربي وكيف كان ذلك؟
- ما هي أبعاد الشركات متعددة الجنسيات؟ وما هي تأثيراتها على الخليج العربي؟

- كيف سيطرت على الجانب السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي الثقافي؟ وما هي سبل مواجهتها والتصدي لها ؟

- الإطار المنهجي:

بالنظر إلى طبيعة البحث واعتبار المناهج هي القاعدة الأساسية للبحوث العلمية تم اعتماد المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي:** بمعناه العام هو الذي يستخدم في دراسة التاريخ والماضي بمختلف أحداثه وظواهره، وكذلك دراسة التاريخ، أما بمعناه الخاص هو الذي يبحث في حياة البشر الماضية، وما تشمل عليه من علاقات بين الأحداث والمتغيرات في الفترات الزمنية المختلفة، وقد تم توظيف هذا المنهج باعتباره يقدم تصور للظروف والمحيط لذي يتحكم في ميلاد الظروف واندثارها، وذلك من خلال دراسة موضوع الشركات متعددة الجنسيات والرجوع إلى جذورها التاريخية وسيطرتها على الخليج العربي.
- **المنهج التحليلي الوصفي:** يقوم هذا المنهج على وصف منظم ودقيق لمحتوى نصوص مكتوبة أو مسموعة من خلال تحديد موضوع الدراسة والقضايا ذات البعد الإنساني والسيسيولوجي، وذلك من خلال وصف الشركات المتعددة الجنسيات وتحليل تأثيرها على الخليج العربي.

- الدراسات السابقة:

تم الاطلاع على مجموعة من الدراسات التي تتحدث عن مواضيع قريبة وذات علاقة بمفهوم الشركات وسيطرتها ونذكر منها:

كتاب لمحمد خيتاوي بعنوان: الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية والذي تم تناول فيه مفهوم الشركات متعددة الجنسيات ونشأتها ومدى تأثيرها في العلاقات الدولية حيث ركز فيه على مادة النفط وتأثيرها على العلاقات الدولية واتخاذ

لقرارات. في حين ان دراستنا معمقة ومخصصة على منطقة الخليج العربي فقط على غرار الدراسة الاخرى شملت كل الدول التي لها علاقة بالشركات متعددة الجنسيات .

بلاضافة الى مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر لعماري حسينة بعنوان الشركات متعددة الجنسيات والاستعمار الجديد تم الربط بين ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات وظاهرة الاستعمار الذي تفرضه هذه الاخير بقوالب مختلفة .

ومجموعة من المقالات المنشورة الكترونيا التي تناولت تأثير الشركات متعددة الجنسيات من عدة جوانبها الايجابية والسلبية كل حسب رأيه واتجاهاته، مثل مقال للدكتور أحمد عبد العزيز واخرون بعنوان الشركات امتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية الذي ركز فيها على ماهية الشركات بصفة عامة و ايجاد الرابطة بينها وبين الدول المضيفة، ومحاولة استشراف الرؤية المستقبلية لتأثيراتها.

- **تقديم الدراسة:**

تبعا لما توفر لدينا من مادة علمية قمنا بضبط خطة تشكلت من ثلاث فصول :

تناولنا في الفصل الأول مفهوم الشركات متعددة الجنسيات وخصائصها ويتضمن مبحثين، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تعريف ونشأة الشركات من خلال تتبع تناميها عبر مراحلها التاريخية ، وفي المبحث الثاني خصائص وأنماط الشركات متعددة الجنسيات.

أما الفصل الثاني تحت عنوان تغلغل الشركات متعددة الجنسيات في الخليج العربي وهو بدوره مقسم إلى مبحثين الأول آليات تغلغل هذه الشركات من ناحية عوامل التغلغل وبدايته، أما المبحث الثاني أهمية مصالح الشركات في المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا، وبعض من الشركات متعددة الجنسيات التي سيطرت على الخليج العربي.

والفصل الثالث والأخير أيضا تم تقسيمه إلى مبحثين فالأول يشرح انعكاسات سيطرة الشركات على الصعيد السياسي والاقتصادي والمبحث الثاني الانعكاسات على الصعيد الاجتماعي الثقافي و أساليب التصدي لهذه الانعكاسات التي شملت جميع الأصعدة .

- **صعوبات الدراسة:**

بالنظر إلى موضوع الشركات متعددة الجنسيات وربطه بالسيطرة، نجد أنه موضوع لم تظفر كل الدراسات السابقة به، وهو موضوع متشعب والمفاهيم حوله متغيرة ومتشابكة، ولقد واجهتنا مجموعة من الصعوبات منها:

- وجهات النظر والآراء المختلفة التي عالجت الموضوع من عدة نواحي.
- الحكم على تأثير الشركات متعددة الجنسيات من جانب أنها ايجابية ومن جانب آخر أنها سلبية.
- اغلب الدراسات تناولت الشركات من الجانب الاقتصادي فقط وتغييب الجانب التاريخي لها.

وفي ظل هذه التناقضات وجدنا بعض العقبات في ضبط الدراسة في سياقها التاريخي فقط –لا من الجانب الاقتصادي ولا القانوني–، ولكن هذا لم يمنعنا من العمل وانجاز البحث.

الفصل الأول

الشركات متعددة الجنسيات مفهومها وخصائصها

المبحث الأول: الشركات متعددة الجنسيات تعريفها ونشأتها.

المطلب الأول: تعريف الشركات متعددة الجنسيات.

المطلب الثاني: نشأة وتطور الشركات متعددة الجنسيات.

المبحث الثاني: الشركات متعددة الجنسيات خصائصها وأنماطها.

المطلب الأول: خصائص الشركات متعددة الجنسيات.

المطلب الثاني: أنماط الشركات متعددة الجنسيات.

يعد مفهوم الشركات متعددة الجنسيات من أبرز المفاهيم التي أصبحت متداولة حاليا، إذ أنها أصبحت أحد المفاهيم الأساسية لتحليل الظواهر المختلفة، التي تمتد إليها الشركات متعددة الجنسيات في السياسة،الاقتصاد، الثقافة والتكنولوجيا.

والشركات متعددة الجنسيات لم تنشأ فجأة، وإنما تمت في أحضان سيرورة تاريخية وتطورت عبر مراحل حتى وصلت لما عليه اليوم، كما ازداد الاهتمام في المدة الأخيرة بالشركات متعددة الجنسيات، لما لها من تأثيرات ليس على المستوى المحلي فقط بل تعداه للعالمي، مما أكد ضرورة إعطاء نظرة شاملة عن هذه الشركات من حيث ماهيتها، نشأتها، خصائصها وأنماطها.

المبحث الأول: الشركات متعددة الجنسيات، تعريفها ونشأتها.

تشكل اليوم الشركات متعددة الجنسيات القوة المحركة في النظام الاقتصادي والسياسي الدولي الراهن وهي ظاهرة أصبحت مهمة في جميع المجالات.

المطلب الأول: تعريف الشركات متعددة الجنسيات.

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات أو الشركات متعددة القومية من الظواهر البارزة في الاقتصاد العالمي ذات تأثير كبير في سياسات الدول المتقدمة[1]، وان تحديد مفهوم واضح لهذه الظاهرة الدولية المعاصرة أمر معقد نظرا لحداثتها وغموضها[2]، فاختلف العلماء في تحديد تعريف للشركات متعددة الجنسيات، فهناك من عرفها من الناحية الاقتصادية وهناك من عرفها من الناحية القانونية، ولقد أحصى تقرير الأمم المتحدة أن هناك ما يقارب عشرين

[1] عبد الحميد ملكاني: دور الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة، مجلة الحوار المتمدن، ع 1076، 2005، تاريخ الزيارة 20 افريل 2018 . http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=29704 .

[2] كريم نعمة: أهمية ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة علوم إنسانية، ع 27 مارس 2006.

تعريفا وضع لها، تم جمعها من مختلف المؤلفات والوثائق، فضلا عن التعريف الذي وضعته الأمم المتحدة والتعريفات التي ظهرت في المؤلفات اللاحقة[1].

لذلك استلزم إتباع المعيارية في تصنيف تلك التعريفات وتبويبها على أساس المعيار الذي توصف به، فتم تصنيفها إلى ثلاث معايير رئيسية هي: معيار الحجم، معيار مركز الإدارة والتنظيم، معيار إستراتيجية الشركة.[2]

1- **معيار حجم الشركة:** يمكن تعريف الشركات متعددة الجنسيات وفقا لهذا المعيار، من حيث بلوغ حجم نشاطها حدا معينا، غير أن الاقتصاديين لم يتفقوا على الحد الأدنى على نشاطها، وهناك من اعتبرها متعددة الجنسيات إذا مارست نشاطها الرئيس في دولتين على الأقل سواء الصناعية أو الخدمية[3]، في حين عرفت دون النظر إلى عدد أماكن تواجدها بأنها مؤسسات أعمال مساهمة أو غير مساهمة، تملك الشركة على المقر وهي تسيطر على أموال وكيانات أخرى في بلدها الأم[4]، والبعض نظر إلى حجم المبيعات، ففي تقرير أردته الأمم المتحدة أن الشركة تكون متعددة الجنسيات إذا زاد وفاق رقم مبيعاتها على ألف مليون دولار سنويا[5]

2- معيار مركز الإدارة والتنظيم: يرى الأستاذ جون دانتج "J.Dunning" في تعريفه للشركات متعددة الجنسية – وفق هذا المعيار- أنها "تتميز بإدارة وملكية رأسمالية لأكثر من دولة واحدة، أما سلطة اتخاذ القرارات فهي مركزية، والشركات المذكورة غير مرتبطة بقومية واحدة إلا في الحدود التي يفرضها القانون[6]، في حين يذهب الأستاذ برمان(Bherman)

---

[1] محسن شفيق: المشروعات ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية، مطبعة جامعة القاهرة، الكتاب الجامعي، 1998، ص35،36.

[2] مروة أبالعلا: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات في القانون، تاريخ الزيارة 19 افريل2019، https://www.mohamah.net/law .

[3] محمد صبحي الأتربي: مدخل إلى دراسة الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسية، دار الثورة للصحافة والنشر، بغداد، 1977، ص26.

[4] هناء عبد الغفار: الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية(الصين أنموذجا)، بيت الحكمة، بغداد،2000، ص 26.

[5] محسن شفيق: المرجع السابق، ص 230.

[6] مايكل تانزر وآخرون: من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني : دور الشركات متعددة الجنسية، تر: عفيف الرزاز، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1981، ص52.

بالقول إلى أن "المشروع يكون واحداً على الرغم من تشتته جغرافيا، وهذه الوحدة تكمن في وجود إدارة عليا مهمتها رسم السياسة الاقتصادية العامة للمشروع، وعلى إدارات الشركات التابعة التقيد بتلك السياسة الاقتصادية على الرغم من وجودها في دول أخرى ونظم قانونية مستقلة[1]، ويرى أصحاب هذا المعيار أن المشروع الاقتصادي رغم تشتته في مناطق جغرافية متعددة إلا انه ينظر إليه من زاوية الإدارة والتنظيم على انه كل متكامل، كل جزء فيه يكمل الآخر، ومن ثم فإننا نكون أمام مشروع واحد كما لو كان يمارس نشاطه في نطاق إقليمي واحد.

إذن فهذا المعيار يرى في الشركة متعددة الجنسية عبارة عن شكل شديد المركزية هرمي التنظيم، تذعن فيه الشركات التابعة والفروع من حيث الإدارة والتنظيم لأوامر وتوجيهات الشركة الأم، فالقرارات المتعلقة بالنشاطات الرئيسية للشركة الوليدة تصدر من الخارج وفي إطار الخطة العالمية للشركة متعددة الجنسية[2].

3- **معيار إستراتيجية الشركة:** في معرض الكلام عن الإستراتيجية يرى الأستاذ "Michalet" أن الشركة متعددة الجنسية ينبغي لها أن تتبنى إستراتيجية وتنظيماً على المستوى العالمي[3]. وهناك من يرى أن الشركة متعددة الجنسيات هي "تلك التي تسيطر على وحدات إنتاجية في أكثر من دولة واحدة وتديرها في إطار إستراتيجية إنتاجية موحدة"[4]. ويعطي الدكتور سعد غالب ياسين بعدا كونيا للشركات متعددة الجنسيات في تبنيها استراتيجيه معينة إذ عرفها "بأنها منظمة أعمال كبرى، عابرة للحدود والبيئات والثقافات، منظمات متعددة الجنسيات، وتعمل في أسواق عديدة، وتتواجد في عشرات الدول المضيفة، وتستند في أنشطتها المحورية على الأسواق الدولية في العالم، وبالتالي يكون لدى هذه الشركات أصول

---

[1] Behrman :J.N ،(Multinational Corporations ،sovereignty) ،Columbia Journal of World Business ،VOL.4 ،March ،1969 ،P.61.

[2] Behrman :ibid،p61.

[3] C. A. Michalet:Le Capitalisme Mondial ، P.U.F ،PARIS ، ،2 ed ،1985 ،P5.

[4] حسام عيسى: الشركات المتعددة القوميات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ص36.

واستثمارات وعمليات وشركات تابعة أو وحدات إستراتيجية، وإدارات إقليمية تتعامل مع بيئات أعمال مختلفة"[1].

كما أن مفهوم الإستراتيجية يكاد يشكل محور نشاط الشركات متعددة الجنسية، إذ بدونه لا يمكن فهم طبيعتها واليات عملها. ومن النتائج التي تتمخض عن إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات هو تمييز الأخيرة بالمرونة وبقدرتها على التكيف وفقا لتغير الظروف الاقتصادية والسياسية والقانونية، ذلك أن مجال اتساع نشاطها على المستوى الدولي يؤهلها للاستفادة من المزايا التي تحققها "الاختلافات القائمة بين الدول والمناطق الاقتصادية والنقدية المتعددة، وبين التنظيمات القانونية والضريبية المتنوعة على المستوى الدولي"[2].

كما اختلفوا في تحديد تسميتها (شركات متعددة الجنسيات، شركات عبر الوطنية، الشركات عبر القومية، الشركات العالمية، المشروع متعدد الجنسيات، المؤسسة متعددة الجنسيات ...الخ)، وقد رأت لجنة العشرين التي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في تقريرها الخاص المتعلق بنشاط هذه الشركات أن يتم استخدام كلمة (TRANSNATIONAL) بدلامن كلمة (MULTINATIONAL) وكلمة (CORPORATION) بدلا من كلمة (ENTERPRISE) [3].

وعليه فالشركات متعددة الجنسيات هي كل شركة لها مركز رئيس في بلد ويمارس نشاطه في بلدان أخرى بواسطة فروع تنخرط في الاستثمار في الأصول الإنتاجية أو المبيعات أو تشغيل الفروع، وهي ليست مجرد استثمار لرؤوس الأموال مهما كان حجمها وإنما هي بناء اقتصادي واجتماعي ذو آثار شاملة، وتكتسب صفة التعددية الجنسية إذا توفرت فيها المعايير التالية:

---

[1] سعد غالب ياسين: الإدارات الدولية "مدخل استراتيجي"، دار اليازوري العلمية للتوزيع والنشر، عمان، ط1، 1999، ص291.

[2] حسام عيسى: الشركات المتعددة القوميات، المرجع السابق، ص39.

[3] كريم نعمة: المرجع السابق.

- عدد الدول التي امتد إليها نشاط الشركة قد يصل إلي ست (06) دول.
- تعدد الجنسيات التي تشارك في ملكية الشركة.
- نسبة الدخل المتولد من العمليات في الدول الأخرى المضيفة لها التي قد تتراوح مابين 20 و30 بالمائة.
- درجة التغلغل أو اختراق الأسواق الأجنبية إلى الحد الذي يؤثر في ملكية الشركة.

المطلب الثاني : نشأتها وتطورها.

تعود ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات إلى ظهور الشركات الاستعمارية، حيث كانت المبادرة الأولى من هولندا التي أنشأت شركة الهند الغربية، وبريطانيا التي أنشأت شركة الهند الشرقية في عام 1660م، وفرنسا شركة الهند الشرقية وشركة الهند الغربية في عام 1664م[1]، كما تطورت هذه الظاهرة في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى حيث توسعت عدة شركات خارج بلادها الأم مثل شركة سنجر الأمريكية للخياطة singer والتي أقامت أول مصنع لها في بريطانيا في عام 1867م[2]، كما تحولت الشركات المتعددة الجنسيات في هذه الفترة إلي شكل تجمع الكارتل* والتروست* منذ 1880 لتصبح الدعامة الأساسية لاقتصاديات البلدان الرأسمالية[3].

---

[1] زكي رمزي : الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت–لبنان، ط1، 1989، ص67.

[2] سمير كرم : الشركات المتعددة الجنسيات بحث عام، معهد الإنماء العربي، بيروت–لبنان، 1976، ص17.

*الكارتل : هو اتفاق أو اتحاد بين الشركات التي تنتج نفس السلعة، بانتهاج سياسة مشتركة بهدف الحد من المنافسة بين الشركات المكونة له ،راجع حسين عمر: الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، المطبعة الواسعة، مصر، 1991، ص381.

*التروست: هو تجميع أو اندماج شركات كبرى تمارس سلطة احتكارية على سلطة احتكارية على سلعة منتجة، بحيث تفقد بعد الاندماج استقلالها الاقتصادي والمالي، راجع حسين عمر: المرجع السابق، ص 386.

[3] عبد السلام أبو قحف ، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسات شباب الجامعة، مصر، 1989، ص24.

وفي عام 1914م كان مفهوم هذه الشركات قد توطد بشكل راسخ، وقدر الرصيد العالمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة لهذه الشركات ب 14 مليار دولار، فكانت الشركات البريطانية آنذاك المصدر الأكبر للاستثمارات تليها الشركات الأمريكية والألمانية[1].

أما في فترة مابين الحربين العالميتين سيطرت الشركات على كل الموارد الأولية الكامنة في أراضي المستعمرات ومنها المطاط الطبيعي، والنفط والنحاس[2]، وكان الشكل المميز للشركات الدولية هو الكارتل وكان أول كارتل للصلب في عام 1926، وأول كارتل للنفط في عام 1928[3].

وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تحديدا السبعينات فقد عرفت الشركات متعددة الجنسيات تطورا كبيرا، الأمر الذي سمح لها بمضاعفة قواتها لاستغلال أوسع للدول النامية، وأصبحت تحتل المراكز الأساسية لدفع وتنسيق وتنظيم الإنتاج والتبادلات على مستوى العالم، أين تحتل الشركات الأمريكية المراكز الأولى من حيث رقم الأعمال الأمر الذي جعل منها سيدة الموقف في تنظيم العلاقات السياسية، الاقتصادية والتجارية الدولية، وعلى سبيل المثال تعتبر شركة جنرال موتورز GM الشركة الأولى في العالم لصناعة السيارات، وقد قاربت أعمالها سنة 1996 الناتج الوطني الإجمالي GNP لدولة أوروبية مثل النمسا بأكملها، ويفوق حسب تقديرات نفس السنة 18 مرة الناتج الإجمالي للجزائر[4].

كما تنامي نشاط الشركات متعددة الجنسيات في هذه الفترة في مجال التمويل بظهور البنوك المتعددة الجنسيات، إلا انه لوحظ تدهور في توسع الشركات الأمريكية والأوروبية في البلدان النامية نتيجة لانتشار ظاهرة التأميم، أين عرفت تلك البلدان حركات التحرر الوطني وحصول أغلبها على الاستقلال.

---

[1] حسان خضر: الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص3.

[2] سمير كريم: الشركات المتعددة الجنسيات، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981، ص 18،20.

[3] نفسه.

[4] سعاد خيري: العولمة وحدة صراع النقيضين عولمة رأس مال والعولمة الإنسانية، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 2000، ص41.

لكنه في عهد الثمانينات تغيرت مواقف البلدان النامية تجاه الاستثمار الأجنبي خاصة بعد انفجار أزمة المديونية، وهذا ما دفعها إلى التعامل مع الشركات متعددة الجنسيات أملا في الحصول على الخبرة والتكنولوجيا، الأمر الذي أدى إلى تعاظم ظاهرة التدويل في تلك الفترة[1].

ومنذ التسعينات إلي غاية العشرية الأولى للألفية الجديدة اتسع مجال نشاط الشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت وكأنها تعمل في قرية صغيرة، وذلك في إطار العولمة* التي كانت مدفوعة بازدياد وتنوع المبادلات العابرة للحدود من سلع وخدمات ورؤوس الأموال، إلى جانب التطور التكنولوجي المتسارع، كما برزت عدة شركات عملاقة تابعة للبلدان النامية كالصين، الهند والبرازيل والتي ضمنت أكبر الشركات عالميا[2].

فالشركات متعددة الجنسيات عرفت تطورا متزايدا ومستمرا منذ نشأتها عام 1660م إلى غاية يومنا هذا، ونلخص ذلك في المراحل التالية:

المرحلة الأولى: مرحلة التكوين:تمتد هذه المرحلة منذ القرن السابع عشر إلى غاية قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914، وتمثل هذه الفترة تبلور لفكرة الشركات المتعددة الجنسيات، حيث كانت القطاعات الاقتصادية الرئيسية في هذه الفترة هي: الفحم، السكك الحديدية، الزراعة.

المرحلة الثانية: مرحلة السبات: تمتد هذه المرحلة من بداية الحرب العالمية الأولى عام 1914 إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، وفي هذه الفترة وعلى الرغم من ظهور عدد كبير من الشركات الكبرى في الحياة الاقتصادية الدولية مثل شركة فيليبس

---

[1] جميلة الجوزي وسامية دحماني: دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في اتخذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، ع 06، 2015، ص 85،86.

*العولمة: يرى محمد عابد الجابري إن العولمة تمثل إرادة الهيمنة وبالتالي فهي تعني القمع والاغتصاب لكل ما هو خصوصي، كما اعتبر العولمة كإرادة لاختراق الآخر وسلبه خصوصيته، راجع زايدي بوعلام: واقع المنطقة العربية في عصر العولمة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، ع 04 ديسمبر 2015م، ص 110.

[2] جميلة الجوزي وسامية دحماني: المرجع السابق، ص 86.

Philips الهولندية إلا أن هذا النمو والتطور كان محدود النطاق، حيث أن هذه الشركات بقيت ظاهرة ثانوية في الاقتصاد العالمي.

المرحلة الثالثة: مرحلة الازدهار: تمتد هذه المرحلة من نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 إلى يومنا هذا، وتمثل بحق فترة الازدهار والانتعاش والتطور الكبير في حياة الشركات متعددة الجنسيات.

المبحث الثاني: الشركات متعددة الجنسيات خصائصها وأنماطها.

إن تمتع الشركات متعددة الجنسيات بعدة سمات وخصائص يساعدها في رسم إستراتيجيتها على الصعيد الدولي والعالمي، لذلك حاول المختصون تحديد أنماطها وتصنيفها بهدف فهم الكيفية التي تضع بها إستراتيجيتها وقراراتها، الأمر الذي سنبحثه وفق الاتي:

المطلب الأول: خصائص الشركات المتعددة الجنسيات.

ان تمتع الشركات متعددة الجنسيات بعدة سمات وخصائص يساعدها في رسم إستراتيجيتها على الصعيد الدولي والعالمي، نذكر منها:

1. **تركيز الإدارة العليا ووحدة مركز القرار:**

تمارس الشركات متعددة الجنسيات سيطرة مركزية على فروعها المنتشرة عبر العالم، حيث تعمل جميع فروعها تحت نظام انضباطي دقيق، وتخضع لمركز موحد لاتخاذ القرار وذلك في إطار إستراتيجية عالمية موحدة[1]، وباعتماد هذه الشركات على شبكة اتصالات واسعة، فإنها تتمكن من معرفة وضعية فروعها في أي وقت الى جانب وضع استراتيجيات وتبني سياسات واتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

2. **الانتشار الجغرافي:**

تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بانتشار فروعها الإنتاجية والتسويقية على عدد كبير من البلدان، مما يتيح لها إمكانات ضخمة في التعامل، مع زيادة نشاطها أين يكون العائد اكبر، مع الحد من أثر التأميم لأي فرع في أي بلد،وفي هذا الصدد الجدول رقم(01)

[1] حسن عوض الله زينب: الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1998، ص246.

يوضح عملية الانتشار الجغرافي لأكبر مائة شركة متعددة الجنسيات في العالم خلال السنوات الممتدة من 1990الى2000.

الجدول رقم (01): عملية الانتشار الجغرافي لأكبر مائة شركة متعددة الجنسيات في العالم خلال السنوات الممتدة من 1990الى2000.

المنطقة	عدد الشركات		مؤشر الانتشار الجغرافي	
	1990	2000	1990	2000
الاتحاد الأوروبي	48	49	56.7	67.1
أمريكا الشمالية	30	25	41.2	62.9
اليابان	12	16	35.5	35.9
الدول الصناعية الأخرى	10	5	73	51.3
الدول النامية	–	5	–	48.5

SOUREE:UNCTAD, WORLD INVES MENT REPORT, New York and Geneva,2002,P5

3. المزايا الاحتكارية:

إن اكتساب الصفة الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات يرجع لهيكل السوق الذي تعمل فيه، بحيث يأخذ شكل احتكار القلة وعليه يخضع السوق لسيطرة عدد قليل من المشروعات الكبيرة. ومن أهم العوامل التي أضفت صبغة الميزة الاحتكارية للشركات ما تتمتع به هذه الأخيرة من التفوق التكنولوجي والمهارات الفنية والإدارية وغيرها[1].

وتتحدد المزايا الاحتكارية في أربعة مجالات هي: التمويل ،الإدارة ، التكنولوجيا، التسويق[2] ويمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): المزايا الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات:

[1] جميلة الجوزي وسامية دحماني: المرجع السابق، ص89.

[2] عبد المطلب عبد الحميد: العولمة الاقتصادية(منظماتها-شركتها-تداعياتها)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص165

المزايا	مضونها
المزايا التمويلية	تتمثل في القدرة العالية لدى الشركة المتعددة الجنسيات في توفير مصادر التمويل وهذا لتوفرها على عناصر الثقة وقوة مركزها المالي، كما تتيح لها فرص الاقتراض بسهولة من الأسواق المالية الدولية والعالمية، وبالتالي تستطيع أن تكون هيكل تمويلي سليم لمشروعاتها الاستثمارية.
المزايا الإدارية	ذات هيكل تنظيمي يتصف بدرجات عالية من الكفاءة والمرونة والذي يسمح لها من اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب كما يسمح بتدفق المعلومات وسرعة الاتصالات إلي الدول المضيفة.
المزايا التكنولوجية والتقنية	تحرص الشركات على هذه الميزة من خلال التطوير التكنولوجي المستمر لغرض الاستجابة لمتطلبات السوق وسد الأبواب أمام منافسين جدد، كما تسمح لها من تعزيز وضعها الاحتكاري لذلك تحرص هذه الشركات على التجديد والابتكار(Inovation)، وتحسين الإنتاجية وتطويرها وزيادتها، وتحقيق مستوى عال من الجودة من خلال تخصيص أموال كبيرة وإتاحة إمكانيات متزايدة لأنشطة البحث والتطوير (انظر الجدول رقم(03))
المزايا التسويقية	تهتم بأبحاث السوق والتركيز على أساليب الترويج والدعاية والإعلان لمنتجاتها لضمان طلب متزايد ومستمر عليها. كما تعتمد على المزيج التسويقي (المنتج، السعر، التوزيع والإعلان) وتحرص على وجود وحدات متخصصة في مجالات التدريب والاستشارات والبحوث التسويقية.

المصدر: من إعداد الباحثة.

4. كبر الحجم وضخامة الإنتاج:

تتفوق الشركات متعددة الجنسيات مقارنة بالشركات المحلية من حيث حجم رأسمالها واستثماراتها، عدد العاملين فيها، حجم المنظومة الإدارية والتسويقية والكفاءة البشرية، وتنوع إنتاجها وأرقام مبيعاتها وإراداتها[1].

فالشركات متعددة الجنسيات أصبحت تملك أصولاً رأسمالية تزيد عن (36) تريليون دولارا وهو ما يقارب إجمالي الناتج المحلي لجميع دول العالم في كوكبنا، وفي هذا الصدد نشير إلى أن السلطة الاقتصادية لهذه الشركات العالمية تتركز بصورة كبيرة في مؤسسات أمريكية وأوروبية، كما تؤكد المعلومات المقتبسة من جريدة "فاينانشال تايمز" في يناير 1999 إنه من ضمن 500 من أكبر الشركات 244 منها من أمريكا الشمالية و 173 أوروبية و46 يابانية. أي بعبارة أخرى 83% من أهم المنشآت التي تتحكم في التجارة والإنتاج العالمي هي أمريكية شمالية وأوروبية.ويغدو تركز السلطة مذهلاً إذا تأملنا الـ25 شركة الأكبر في العالم (تلك التي يفوق رأسمالها 86 ألف مليون دولار) : أكثر من 70 % منها أمريكية شمالية و26% أوروبية و4% يابانية[2].

ما يعني انه إذا كانت الشركات متعددة الجنسيات تتحكم في الاقتصاد العالمي فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة المسيطرة. وما يوضح هذا أكثر هو الشكل رقم (01) لتوزيع الشركات المتعددة الجنسيات المتحكمة في الاقتصاد العالمي.

الشكل رقم (01) : توزيع الشركات المتعددة الجنسيات المتحكمة في الاقتصاد العالمي.

[1] جميلة الجوزي وسامية دحماني: المرجع السابق، ص 89.

[2] رواب جمال: دور الشركات المتعددة الجنسيات ومسؤولياتها، تاريخ الزيارة 20افريل2018، http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/192620

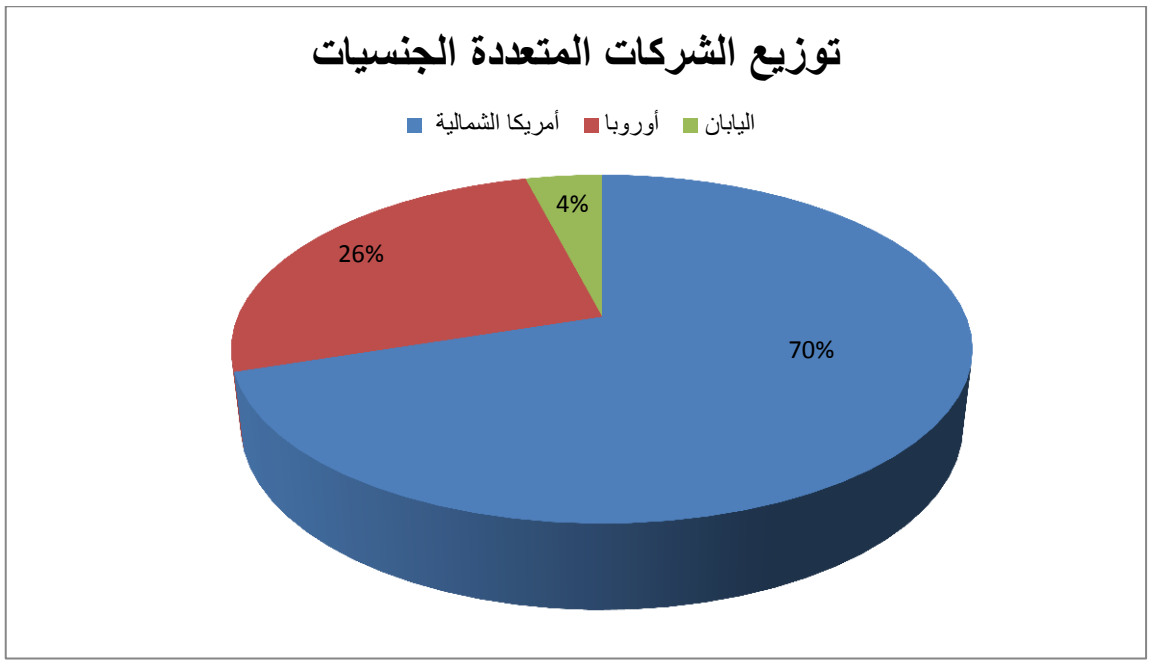

المصدر: من اعداد الباحثة.

5. التفوق التكنولوجي:

توظف شركات المتعددة الجنسيات مبالغ مالية ضخمة في إطار البحث- التطوير قصد ابتكار منتجات أو طرق إنتاجية جديدة الشيء الذي يمكنها من حيازة الأسرار الصناعية على مستوى العالم، وفي هذا الإطار الجدول رقم (3) يوضح نسبة استحواذ الشركات على مصروفات البحث والتطوير إلى الناتج القومي الإجمالي في الدول المتقدمة صناعيا خلال الفترة 1997-2000.

الجدول رقم (03) نسبة استحواذ الشركات على مصروفات البحث والتطوير الى الناتج القومي الإجمالي في الدول المتقدمة صناعيا خلال الفترة 1997-2000.

الدولة	نسبة استحواذ الشركات على مصروفات البحث والتطوير

	الى الناتج القومي الاجمالي
اليابان	%3.1
الولايات المتحدة الأمريكية	%2.7
ألمانيا	%2.5

المصدر: من إعداد الباحثة.

6. التنوع في النشاطات والمنتجات:

الى جانب اعتماد الشركات المتعددة الجنسيات في نشاطاتها على التكامل الأفقي والعمودي الذي يكمن محوره في سلعة واحدة، فهي تقوم بنشاطات متنوعة لا تربطها أي علاقة تكنولوجية أو فنية كالإنتاج الصناعي، الأعمال المصرفية، الفندقة، الإنتاج السينمائي[1]، فمثلا شركة "ستاندارد أويل" للنفط تملك شبكة من الفنادق وشركات للمباني والتجارة والعقارات، كما يسمح التنوع في المنتجات للشركة الخروج من دائرة التخصص في الإنتاج والارتباط بقيود سلعة معينة، كما يساهم في خفض نسبة الخسارة والإفلاس.

المطلب الثاني: أنماط الشركات المتعددة الجنسيات.

حاول الاقتصاديون تصنيف الشركات المتعددة الجنسيات إلى أنماط بغية فهم الطرق المنهجية التي تعتمدها هذه الكيانات في كيفية وضع استراتيجيات وإصدار القرارات، ومن ضمن هذه المحاولات ما قام به "permuter" وكانت تقسيماته من حيث شكلها التنظيمي على النحو التالي:

أولا- النمط المركزي وحيد الجنسية (Ethnocentric):

يتميز هذا النمط بأن جميع القرارات يتم اتخاذها في المركز الرئيسي للشركة بالدولة الأم وهذا لكون الشركة في هذا النمط وحيدة الجنسية أي وطنية أساسا، ولكن تمتلك فروعا

[1] جميلة الجوزي وسامية دحماني: الرجع السابق، ص 94.

إنتاجية في بعض الدول أو الأسواق الأجنبية[1]. والميزة الجوهرية لهذا النمط إن كل القرارات الرئيسية ومهام إدارة العمليات تخضع لسلطة الإدارة التنفيذية العليا والتي تقع على عاتقها مسؤولية اتخاذ القرارات ذات البعد الاستراتيجي العالمي، ولكن ما عاب على هذا النمط هو عدم قدرته على التكيف مع متطلبات البيئة المضيفة [2]

أي أن الشركة المتعددة الجنسيات تحاول بالدرجة الأولى فرض معاييرها الثقافية والاقتصادية والسلوكية المعمول بها بالدولة الأم دون النظر إلى الفروق أو التباين في متغيرات البيئة وظروفها بين الدولتين.

ثانيا- النمط المركزي (Polycentre):

يتميز هذا النمط إذا ما قارناه بالنمط الأول على أن فروع الشركة بالخارج تتمتع بدرجة عالية من اللامركزية في اتخاذ القرارات وحرية التصرف مع نقص درجة الرقابة التي تفرضها الشركة الأم على فروعها في الأسواق الأجنبية، كما تتميز بتعدد الجنسيات المالكة للشركة[3]

ثالثا- النمط الجغرافي(Geocentric Enterprise):

يتميز هذا النمط من الشركات متعددة الجنسيات بالتكامل والانتشار الجغرافي في ممارسة الأنشطة والعمليات على المستوى العالمي، كما تتميز بكبر الحجم وتوافر الموارد المالية والبشرية والفنية[4].

رابعا- النمط متعدد الملكية:

---

[1] خالد راغب الخطيب: التدقيق على الاستثمار في الشركات المتعددة الجنسيات، دار البداية، ناشرون وموزعون، عمان- الأردن، ط1، 2010، ص136.

[2] أبو قحف عبد السلام: أساسيات إدارة الأعمال الدولية،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1998، ص19.

[3] أبو قحف عبد السلام: أساسيات إدارة الأعمال الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، ط2، 2003، ص144،145.

[4] خالد راغب الخطيب: المرجع السابق، ص137.

يتميز هذا النمط بتعدد واختلاف جنسيات ملاك الشركة على المستوى الدولي، أو نمو إحدى الشركات الوطنية عن طريق اندماجها في شركات أخرى دولية، أي عن طريق انصهار واندماج بعض الشركات في بعضها في الدول المضيفة[1].

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل الجوانب النظرية للشركات المتعددة الجنسيات، وهذا عن طريق عرض مختلف الأوصاف والتعاريف التي تم إطلاقها على هذه الشركات مستخلصين أن الشركات متعددة الجنسيات هي شركات عملاقة وتابعة تزاول أنشطتها التجارية في دول مختلفة، وهي تخضع لسيطرة شركة واحدة هي الشركة الأم، مع وجود استقلالية محدودة

[1] خالد راغب الخطيب: المرجع السابق، ص138.

بالنسبة لاتخاذ القرارات على مستوى الفروع والتي تمليها عليها التقلبات الحاصلة على مستوى الأسواق الدولية.

ثم تناولنا بعد ذلك نشأة الشركات المتعددة الجنسيات بداية من مرحلة التكوين إلي السبات ثم مرحلة الازدهار، كما عرجنا على أهم خصائص هذه الشركات التي تميزها عن غيرها مثل: ضخامة الحجم وتنوع الأنشطة والانتشار الجغرافي الكبير لها، وامتلاكها المزايا الاحتكارية كالتقنيات الحديثة والتكنولوجية المتقدمة، وبذلك أصبحت هذه الشركات تشكل الكيانات العملاقة على مر خمس عقود في الاقتصاد الدولي والعلمي ، فبامتلاكها وسائل الإنتاج ورؤوس الأموال والتكنولوجي التي أضحت أهم أوراقها الرابحة على الساحة الدولية والتي جعلت منها دعامة أساسية يقوم عليها الاقتصاد العالمي، أضحت هذه الشركات تتسيد وتسيطر على الساحة العالمية خاصة الشركات النفطية منها.

ولكي نتمكن من الفهم الجيد لسيطرة الشركات متعددة الجنسيات وكيف استطاعت ان تفرض هيمنتها على الاقتصاد العالمي القائم أساسا على سوق مبادلات النفط، وكيف سيطرت على منطقة الخليج الغنية بهذة المادة، يجب علينا معرفة كيفية بداية تغلغها في منطقة الخليج العربي ولماذا هذه المنطقة بالذات؟ وما هي أبرز الشركات التي تغلغلت في منطقة الخليج العربي؟... هذا ما سنبرزه في الفصل الاتي.

الفصل الثاني

تغلغل الشركات متعددة الجنسيات في الخليج العربي.

المبحث الأول: آليات تغلغل الشركات متعددة الجنسيات في الخليج العربي.

المطلب الأول: عوامل تغلل الشركات متعددة الجنسيات في الخليج العربي.

المطلب الثاني: بداية نفوذ الشركات في الخليج العربي.

المبحث الثاني: أهمية مصالح الشركات متعددة الجنسيات في الخليج العربي

وبعض النماذج من الشركات.

المطلب الأول: أهمية مصالح الشركات متعددة الجنسيات في الخليج العربي (الولايات المتحدة الامريكية أنموذجا).

المطلب الثاني: نماذج من الشركات متعددة الجنسيات في الخليج العربي.

إن النفط ليس مادة اقتصادية وتجارية بقدر ما هو مادة حيوية وإستراتيجية ، بحيث لا تنافسها مادة أخرى في العالم، بما ان البلدان الخليجية لها وضع جد معتبر في سوق النفط العالمية، إذ تقدر نسبة احتياطي النفط لعام 2002م ما لا يقل عن 66% من الاحتياطي العالمي للنفط.

لذلك أصبح الحصول على هذه المادة "الذهب الأسود" هدفا من أهداف التخطيط الاستراتيجي لشركات العالم الصناعي وأصبحت المناطق الغنية بهذه المادة الحيوية كدول الخليج تحتل مركز الصدارة في العلاقات الدولية خاصة مع وتواجد كبريات الشركات متعددة الجنسيات على أراضيها، وسنتناول في هذا الفصل عوامل تغلغل ونفوذ الشركات في الخارج ونماذج من كبريات الشركات المسيطرة في العالم بصفة عامة والخليج العربي بصفة خاصة.

المبحث الأول: آليات تغلغل الشركات متعددة الجنسيات في الخليج العربي.

لا يمكن لأي دارس للتاريخ والعلاقات بين الدول سواء الاقتصادية أو السياسة ، أن يتجاهل دور النفط في السياسة الدولية، منذ بدايات القرن العشرين، ما جعل منطقة الخليج العربي هي المنطقة الإستراتيجية الأكثر أهمية في العالم، يعود ذلك لامتلاكها اكبر احتياطي هذه المادة الحيوية.

المطلب الأول :عوامل تغلل الشركات متعددة الجنسيات في الخليج العربي.

لقد جذب قطاع البترول في منطقة الخليج العربية الشركات متعددة الجنسيات ورؤوس الأموال الأجنبية في وقت مبكر قبل باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، ففي عام 1933م أنشئت شركة "أرامكو ARAMCO " برأس مال أجنبي مملوك بالكامل لكل من شركة "تكسيكو Texaco" 30%، وشركة "إسو Esso" 30% ،وشركة "ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا Standard Oil of California" 30%، وشركة "موبيل أويل Mobil Oil" 10%[1].

[1]Donald M. Moliver and Paul Abbondante. The Economy of Saudi Arabia. Praeger Publishers, N. Y.1990. p 17.

وبعد مرور 25 عام من إنشاء شركة "أرامكو"، وبالضبط عام 1958م أنشئ أول مشروع صناعي أجنبي في المملكة برأس مال لبناني، وأيضاً لم تكن هناك سياسة واضحة تنتهجها المملكة لجذب الشركات الأجنبية[1].

ويرجع تأخر الخليج العربي في رسم سياسة لجذب الشركات الأجنبية إلى عدة اعتبارات، أهمها الآتي:

1- إن الخليج العربي في ذلك الوقت كان حديث التكوين. فمثلا المملكة السعودية كانت تعرف بالأراضي الحجازية، وتتكون من عدة إمارات، إلى أن استطاع الملك عبد العزيز توحيد هذه الإمارات، وأنشأ المملكة، وذلك في الفترة من عام 1925م – وحتى عام – 1930م.

2- صغر حجم السكان، وتوزيعه على مساحة كبيرة من الأراضي[2]، وبالتالي صغر حجم السوق.

3- اشتغال غالبية السكان بالزراعة والرعي والتجارة، بدون معرفة بفنون الصناعة، وبالتالي عدم توافر العمالة الماهرة.

4- انخفاض الدخل القومي، وبالتالي متوسط دخل الفرد.

5- عدم توفر البنية الأساسية اللازمة لتطوير القطاع الصناعي.

6- عدم توفر المواد الخام، والموارد الطبيعية الأخرى، بخلاف البترول.

ونظراً لحاجة الخليج العربي إلى تنوع مصادر الدخل القومي من خلال تقليل الاعتماد الأساسي على قطاع تصدير زيت البترول الخام، وكذلك رغبة الحكومة في دفع عملية التنمية الاقتصادية وتوليد معدلات نمو اقتصادي مرتفعة عن طريق خلق قاعدة صناعية

---

[1] Mahmoud H. Matar: Direct foreign investment in Saudi Arabia. Research center, college of Administrative Sciences. King Saudi University.

[2] حسين علي الشرع: الاقتصاد السعودي في مرحلة بناء التجهيزات الأساسية، المكتبة السعودية، جمعية الثقافة والفنون، 1984، ص40.

تهدف إلى إنتاج مجموعة متنوعة من السلع تستطيع المنافسة في السوق المحلي والأسواق الخارجية، والاستفادة من المزايا النسبية لتوفر مصادر الطاقة الرخيصة ووفرة المواد الخام الناتجة عن البترول ومشتقاته فقد نظرت حكومات الخليج العربي نظرة ترحيب إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها أحد الأدوات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، والحصول على المهارات الفنية والتقنية الحديثة في زعمهم[1].

وحدد أحد خبراء النفط تحدثا، إن أسباب توجه الشركات العالمية للتغلغل في أسواق الطاقة الخليجية بخمسة عوامل، هي الاستقرار السياسي، وانحسار الأزمة المالية العالمية، وعدم جدوى التغلغل في كثير من الدول المنتجة للنفط في مناطق كثيرة بالعالم مقابل الثروة النفطية في دول الخليج، وحرص دول تلك الشركات على تدفق النفط ومصادر الطاقة لأسواقها من خلال التغلغل في دول الخليج التي تمثل ضماناً وأماناً لدول الخليج التي لا تستغل الأوضاع السياسية والجيوسياسية لرفع الأسعار والنظر بمدى قصير جدا كدول أخرى في أوبك مثل إيران وفنزويلا، فمثلا الحكومة السعودية تسعى لتخفيض أسعار النفط عن المستويات التي تتجه إليها الدول المنضمة للأوبك وكبح جماحها أمر يدل على بعد النظر وتحمل المسؤولية والتفكير بعقلانية – تمثل السياسة النفطية الحكيمة –، باعتبار أن زيادة الأسعار لها عواقب وخيمة[2]، وذلك حسب سياسة ملوكها.

المطلب الثاني: بداية نفوذ الشركات في الخليج العربي.

بعد الحرب العالمية الأولى وبالتحديد سنة 1925م هي بداية نفوذ وتغلغل الشركات في الخليج العربي، بداية من العراق، ثم البحرين، المملكة العربية السعودية، الكويت، قطر، الإمارات وأخيرا عمان وفق مايلي:

[1] محمود حسين مطر: نموذج مقترح لسياسة جذب الاستثمارات الأجنبية بالتطبيق على المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع 59، 1989، ص96.

[2] يوسف الحمادي: 5 عوامل تشعل الاستثمار في سوق الطاقة الخليجي، الوطن اون لاين،الثلاثاء 3 افريل 2012، تاريخ الزيارة 4مارس2019، https://www.alwatan.com.sa/article/132229/5- .

العراق: تعتبر العراق من أغنى الدول المنتجة للنفط ،ويعتبر أول تواجد للشركات عندما حصلت شركة نفط العراق (الشركة البترولية التركية سابقا) سنة 1925 على امتياز البحث والتنقيب والاستغلال في جميع القطر العراقي، ماعدا منطقة البصرة التي لم يشملها الامتياز، وتألفت هذه الشركة المستغلة لنفط العراق من شركة البترول البريطانية وشركة شل الهندية وشركة البترول الفرنسية، وكذا المجموعة الأمريكية[1].

وبموجب القانون رقم 80 بتاريخ 11ديسمبر1961، فقدت هذه الشركة كل مناطق امتيازها وانحصر نشاطها في مناطق الإنتاج فقط، وفي سنة 1975 تم تأميم النفط من قبل الحكومة العراقية لتنشئ مباشرة الشركة الوطنية للنفط التي تولت عمليات البحث والإنتاج[2].

البحرين: كان أول وجود للشركات في منطقة البحرين سنة 1932م من طرف الشركة الأمريكية العملاقة "ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا"Standard Oil of" "California التي ملكت حق الامتياز في التنقيب والاستغلال في جميع مناطق البحرين لاسيما حقل العوالي ،وتعود أهمية هذا الاكتشاف أنه كان مؤشرا لاكتشاف النفط في السعودية فيما بعد ،لان الطبقات الجيولوجية كانت امتدادا للمنطقة الشرقية السعودية المعروفة باسم الإحساء [3].

المملكة العربية السعودية: بعد اكتشاف النفط في البحرين سنة 1932م أي المنطقة المجاورة حصلت نفس الشركة الأمريكية على امتياز البحث عن النفط واستغلاله سنة 1933م، ولكن الآبار التي تم اكتشافها لم تكن مثمرة للغاية إلى أن تم اكتشاف حقل الدمام سنة 1938م، حيث بلغت الكمية مائة ألف برميل يوميا، بعد ذلك جرى تغيير لصيغة الامتياز كي تتمكن من الانضمام الي شركة "ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا" بعض الشركات

[1] حافظ برجاس: النفط الراقي دراسة وثائقية من منح الامتياز حتى التأميم، وزارة الاعلام ، العراق، 1973، ص40.

[2] نفسه، ص 40

[3] فهد مسعود الحمود: ثروات السعودية وسبل الاستقلال الاقتصادي، دار الفرابي، بيروت، 1980، ص34.

الأمريكية الأخرى ونشأ عن هذا التعديل شركة أرامكو (العربية–الأمريكية) المعروفة بهذا الاسم لغاية اليوم[1].

الكويت: ظهرت سنة 1933 شركة نفط الكويت المحدودة التي هي في الأصل اتحاد شركتين هما الشركة البريطانية (الأنجلو–إيرانية) وشركة "غولف gulf"، وفي سنة 1934م حصلت على حق الامتياز للحفر الاستكشافي وبعد أربع سنوات تحقق اكتشاف النفط في حقل "برقان الكبير" لكن الإنتاج كان الفعلي تأخر إلي منتصف 1946 بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية[2] .

قطر: تغلغلت بها الشركة الأنجلوإيرانية سنة 1935م، والتنقيب بدأ في سنة 1938 وهو نفس العام الذي اكتشف فيه أول حقل نفطي عرف بحقل"الدخان" وتأخر الإنتاج إلى غاية سنة 1949 بسبب الحرب العالمية الثانية[3].

الإمارات العربية: تأخر تغلل الشركات في منطقة الإمارات إلي غاية 1947م يتواجد شركة البترول البريطانية وشركة البترول الفرنسية(CFP)، حيث في جانفي عام 1936م حصل "ويليام وليامسون" الذي كان يعمل في شركة نفط العراق على حق التنقيب عن النفط في أبو ظبي لمدة عامين. ولكن التنقيب كان بطيئاً ومحبطاً فتم بعد سنوات إستقدام المستكشف الفرنسي الشهير"جاك كوستو" الذي قام بوضع خطة جغرافية لقاع البحر، ثم بعدها توالت الاكتشافات في الإمارات العربية، في أبوظبي سنة 1950، ثم دبي ب "حقل فاتح" سنة 1966، أما الشارقة فتم اكتشاف النفط فيها عام 1962م على بعد 11 كلم من جزيرة "أبو موسى". في العام 1972 وبعد 12 عاماً من التنقيب تم استخراج النفط من حقل

[1] جواد العطار: تاريخ البترول في الشرق الاوسط(1901–1972)، الأهلية للنشروالتوزيع، بيروت ،1977، ص43،44.

[2] جواد العطار، المرجع السابق، ص45.

[3] محمد خيتاوي: الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العالاقات الدولية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، سوريا، 2010، ص61.

بحري في رأس الخيمة[1]، وبدأ الإنتاج سنة 1969م ويصبح هذا البلد ثالث منتج للنفط العربي بعد الكويت[2].

عمان: ظهرت بها الشركات متعددة الجنسيات سنة 1956، ولم يبدأ الإنتاج إلى غاية سنة 1967م[3].

فلا نبالغ قط إذا قلنا أن الشركات متعددة الجنسيات هي شركات النفط ولا نبالغ أيضا إذ قلنا إن تاريخ الشركات النفطية خاصة هو تاريخ الاستعمار بأشكاله القديمة والحديثة.

المبحث الثاني:أهمية مصالح الشركات متعددة الجنسيات في الخليج العربي ويعض النماذج من الشركات.

قبل الإشارة إلى مصالح تغلل الشركات متعددة الجنسيات وما هي الأهداف التي توخت الولايات المتحدة الأمريكية خاصة تحقيقها، لا بد من طرح التساؤل التالي: ما هي أهمية المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي؟

المطلب الأول: أهمية مصالح الشركات متعددة الجنسيات في منطقة الخليج العربي (الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا).

في سنة 1945م قال "جورج ايدن"، رئيس شركة سوكوني، وهي إحدى أكبر شركات البترول الأمريكية :" إذ كان محتما على الولايات المتحدة الأمريكية أن تدير شؤون البترول

---

[1] نسرين عزالدين: تاريخ النفط في دول الخليج.. هكذا بدأت الحكاية، تاريخ الزيارة 12ماي2019، https://www.arrajol.com/content/113931/%D9%85%D9%86%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%81%D9%8A-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-%D8%A8%D8%AF%D8%A3%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D8%A7%D9%8A%D8%A9 .

[2] محمد خيتاوي: المرجع السابق، ص62.

[3] محمد خيتاوي: المرجع السابق، ص 62.

في العالم، فان عليها ان تدرك طوال الوقت أنها مطالبة بأن تفعل ذلك ، حتى خارج حدود سيادتها الإقليمية، وخارج قيود القانون الدولي إذ دعا الأمر"[1].

وقال هارولد ايكس "Harold Eiks"، وزير الداخلية الأمريكية في أثناء الحرب العالمية الثانية:" بدون البترول فان الولايات المتحدة الأمريكية، بالشكل الذي نراه الآن لم تكن ممكنة فقط"[2].

ويتضح من جميع أقوال المسؤولين في الإدارات الأمريكية وتصريحاتهم المتعاقبة وحتى اليوم، أن النفط يأتي في قمة المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي إلى درجة أن أمن النفط في الخليج اعتبر جزءا لا يتجزأ من الأمن القومي الأمريكي[3].

كما إن عددا من الأمريكيين يعتقدون إن نفط الخليج نفطهم لأنهم هم الذين وجدوه واستخرجوه، ثم قامت دول الخليج بالاستيلاء على النفط بعد طرد الشركات العالمية من المنطقة، لهذا يقوم الساسة الأمريكيون وراسمي السياسات وغيرهم بتوسيع التدخل الغربي في المنطقة وشرعية ذلك[4].

وان الارتهان الامريكي المتزايد تجاه نفط الخليج العربي جعل االولايات المتحدة الامريكية تدخل هذه المنطقة في صلب استراتيجيتها القومية وتسعى إلى ممارسة سيطرتها المباشرة على موارد الخليج النفطية، ومصالحها لا تنحصر في منطقة الخليج بما تحتوي عليه من مخزون نفطي هائل، بل ان الموقع الاستراتيجي للخليج يعتبر مركزا مهما في مجال التجارة الدولية، كما تشكل الأقطار الخليجية أهم الأسواق المالية والاستهلاكية للبضائع والتكنولوجيا الامريكية، وان ضخامة المصالح الأمريكية في منطقة الخليج جعلت الولايات المتحدة الامريكية تصنف هذه المنطقة من المناطق الحيوية لها وجعلها مستعدة لمواجهة أي

[1] هيكل محمد حسنين: حرب الخليج–أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام، القاهرة،1992، ص 200.

[2] كاظم هاشم نعمة: دراسات في الاستراتيجية والسياسية الدولية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1990، ص 473.

[3] حافظ برجاس: الصراع الدولي على النفط الغربي، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام ، لبنان، ط1،2000، ص315.

[4] انس بن فيصل الحجي: نفطيات، https://www.anasalhajji.com/ar/، تاريخ الزيارة 2019/05/20.

حدث يشكل تهديدا لتلك المصالح، وعندما جاءت الازمة العراقية–الكويتية لتمس المصالح الامريكية في الصميم سارعت الولايات المتحدة الي التدخل عسكريا لحسم هذه الازمة[1]

المطلب الثاني: نماذج من الشركات متعددة الجنسيات المسيطرة على الخليج العربي.

تغلغلت في منطقة الخليج العربي مجموعة من الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في قطاعات حكومية وأخرى خاصة، ومنها شركات غير مشهورة لا يتردد اسمها كثيرا رغم ضخامتها وتاريخها الطويل في مجال عملها ، ومنها المشهورة وفيما يلي سنعرض البعض القليل من الشركات متعددة الجنسيات المشهورة وغير المشهورة التي سيطرت على منطقة الخليج العربي:

مؤسسة البترول الكويتية: يبلغ معدل إنتاجها 3.2 مليون برميل يوميا ، وتنتج الشركة البترول الخام والغاز الطبيعي، تأسست سنة 1943 بواسطة شركتي "بريتش بيتروليوم" (bp) و"شيفرون" (Chevron) ، ومع الاكتشافات الهائلة للبترول في الكويت تقدمت هذه الشركة للأمام إلي غاية ن ضمتها الحكومة الكويتية سنة 1975م قبل أن تقوم بتأميم صناعة البترول سنة 1980م تحت قيادة هذه الشركة[2].

شركة chevron: يبلغ معدل إنتاجها 3.5 مليون برميل يوميا، تنشط هذه الشركة في أكثر من 180 دولة في العالم، يرجع تاريخ إنشاء هذه الشركة سنة 1879م عندما اكتشف البترول في منطقة كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية، ثم تم إنشاء شركة بترول الساحل الهادي والتي ضمت إليها شركات أخرى مع مرور الزمن، وفي 1984 تم دمج هذه الشركة مع شركة الخليج للبترول في اكبر عملية دمج على المستوى العالمي في ذلك الوقت

---

[1] بشار خضر: أوروبا وبلدان الخليج العربية–الشركاء الأباعد، تر:حسن عبد الكريم قبيسي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1995،ص183.

[2] Rt arqbic:أضخم 10 شركات بترول في العالم،تاريخ الزيارة17ماي2019، https://youtu.be/yExN0mFCDV4.

تحت مسمى شركة Chevron، وتغطي شركة شيفرون جميع جوانب الطاقة كالنفط والغاز وصناعات الطاقة الحرارية بما في ذلك الاستكشافات، الإنتاج ، التكرير، التسويق، النقل، التصنيع والمبيعات الكيماوية وقامت الشركة مؤخرا بالتوجه نحو الطاقة النظيفة، وبلغ اجمالي مبيعاتها سنة 2013م حوالي 220 مليار دولار[1].

شركة بكتل Bechtel: مقرها في سان فرانسيسكو كاليفورنيا تأسست سنة 1898م تعد أكبر شركة بناء وهندسة في الولايات المتحدة الأمريكية، تغلغلت في المملكة العربية السعودية سنة 1970م لإدارة مشروع بناء مدينة "جبيل" الصناعية، وحصلت على عقد إدارة مشروع مدينة الشمال ، ومنحت عقدا مشتركا مع شركة "ارامكوالسعودية" في 16 مارس 2017 لبناء مرافق جديدة لتجهيز الغاز الطبيعي في "خرسانية"[2].

شركة غازبروم: شركة روسية أنشئت سنة 1980م، تعد أكبر شركة لاستخراج الغاز في العالم، يوجد مقرها الرئيسي في موسكو وقيمتها السوقية حوالي 51 مليار دولار تغلغلت في العراق بدرة لإنتاج الغاز السائل والجاف سنة 2017م في إمدادات الكهرباء لسكان عدة محافظات في العراق[3].

أرامكو السعودية: تعد اكبر شركة حكومية لنتاج النفط في العالم بإنتاج ما يقارب 10 ملايين برميل يوميا، كما تتولى إدارة احتياطي النفط الخام التقليدي والمكثفات بنحو 261.1 مليار برميل كما تشرف على احتياطي الغاز الطبيعي بنحو 294 تريليون قدم مكعب ، تأسست عام 1933 بعنوان شركة الزيت العربية الأمريكية[4]، وفي سنة1973 امتلكت

---

[1] Rt arqbic:أضخم 10 شركات بترول في العالم، تاريخ الزيارة 17ماي2019 ،https://youtu.be/yExN0mFCDV

[2] انفوجرافيك: 8 شركات أمريكية مستثمرة في السعودية لا تعرفها، موقع مجلس الأعمال السعودي الأمريكي، تاريخ الزيارة 20 ماي 2019 ، https://makkahnewspaper.com/article/603475.

[3] Rt arqbic:أضخم 10 شركات بترول في العالم، https://youtu.be/yExN0mFCDV ، تاريخ الزيارة 2019/05/17.

[4] AlHadathالحدث: ماهي ارامكو السعودية؟، تاريخ الزيارة 20ماي2019، https://www.youtube.com/watch?v=Fgd6Lio4AfQ.

الحكومة السعودية حصة تبلغ 25% في أرامكو[1]، وفي سنة 1988 تحولت إلى شركة حكومية سعودية بمرسوم ملكي[2].

[1] صلاح حمودة: بحث عن شركة أرامكو السعودية، تاريخ الزيارة 16ماي2016، https://www.almstba.com/t211234.html .

[2] Rt arqbic:أضخم 10 شركات بترول في العالم، تاريخ الزيارة 17 ماي2019، https://youtu.be/yExN0mFCDV4.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستخلص انه من بين ابرز عوامل تغلغل الشركات متعددة الجنسيات في منطقة الخليج العربي هو امتلاكها أكبر احتياطي النفط في العالم بنسبة 60% حسب سنة 2002 ومن أسباب تأخر الخليج العربي في رسم سياسة لجذب الشركات كحداثة تكوين الخليج العربي في الربع الأول من القرن العشرين وطبيعة سكان المنطقة الغالب عليها كالزراعة، الرعي والملاحة ...وغيرها.

كما أن الحديث عن بداية نفوذ الشركات متعددة الجنسيات في منطقة الخليج العربي يعود إلى 1925م عبر مراحل: التنقيب، الاستكشاف ثم الإنتاج، يعود هذا إلى أهمية المصالح الأمريكية خاصة، كما يعتبر الأمريكيون النفط الخليجي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي الأمريكي.

وفي اخر الفصل تم التطرق إلى أبرز الشركات التي سيطرت على الخليج العربي وبالتي على العالم، من بينها شركة شيفرون، بكتل، غازبروم، أرامكو السعودية، مؤسسة البترول الكويتية.

الفصل الثالث

انعكاسات سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الخليج العربي

وأساليب مواجهتها

المبحث الأول: انعكاسات السيطرة السياسية والاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات على الخليج العربي.

المطلب الأول: الانعكاسات السياسية .

المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية والتنموية.

المبحث الثاني: انعكاسات السيطرة الاجتماعية والثقافية وأساليب التصدي

لانعكاسات الشركات متعددة الجنسيات.

المطلب الاول: الانعكاسات الاجتماعية والثقافية.

المطلب الثاني: اساليب التصدي لانعكاسات الشركات متعددة الجنسيات.

أصبحت ظاهرة السيطرة والاستغلال المتزايد والهائل لدور الشركات متعددة الجنسيات في السنوات الأخيرة محل نقاش وجدل لكثير من الباحثين، حيث اعتبروا الأمر يكاد يهدد الكثير من الدول النامية من بينها دول الخليج العربي، وذلك باستخدامها عدة أساليب لتحقيق مصالحها وقبل التطرق إلي انعكاسات سيطرة الشركات متعددة الجنسيات لابد من معرفة أن هذه الشركات اتبعت مجموعة من السياسات ترمي إلى أهداف وأن الأهداف هي المخرجات والنتائج المنشودة والأساليب، والاستراتيجيات ما هي إلا الكيفية لتحقيق تلك المخرجات من خلال وضع خطة طويلة المدى وذلك استجابة للظروف المتغيرة في بيئة المال والأعمال.

ومن بين أبرز هذه السياسات هي سياسة الملكية والسيطرة وذلك من خلال المساهمة في الشركات المحلية، إما بشكل كامل وذلك بشرائها لمشروع محلي قائم، والاستيلاء عليه والحصول على تسهيلات إنتاجية، أو بشكل جزئي وذلك بتقديم الشركات المحلية مساهمات معتبرة للشركة كالمواد الأولية والتسويق .

تجسدت هذه السيطرة في عدة ميادين ومجالات من بينها: السياسية، الاقتصادية ولاجتماعية الثقافية.

المبحث الاول: انعكاسات السيطرة السياسية والاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات على الخليج العربي.

تمثل الشركات متعددة الجنسيات قوة اقتصادية كبيرة في العالم، وتحتل مكانة اقوى في البلدان النامية وبلدان الخليج العربي، حيث يمكن أن تلعب دورا في الحياة السياسية والاقتصادية في هذه البلدان .

لقد أدى نشاط هذه الشركات الى نتائج سلبية في الجانب السياسي والاقتصادي في دول الخليج العربي اللذان يعكسان مدى قوة ونجاعة سياسات هذه الدول، وسنشير الى ابرز الانعكاسات السياسية والاقتصادية على دول الخليج العربي وفق الاتي:

المطلب الاول : الانعكاسات السياسية .

تعمل الشركات متعددة الجنسيات على التدخل في الشؤون الداخلية للدول المضيفة لها، بهدف الحفاظ على مصالحها وأهدافها، التي غالبا ما تتطابق مع مصالح وأهداف الدول الكبرى[1].

ويمكن القول أن الشركات متعددة الجنسيات تستخدم القيم الديمقراطية كأداة لتحقيق مخرجاتها في الدول المضيفة لها ، ومشاركتها في الحراك السياسي داخل الدولة الواحدة ، إذ ينقسم المجتمع الى قوى سياسية بعضها يكون مؤيد ويدعم تلك الشركات وترتبط مصالحه بمصالحها، ومن الطبيعي تقوم الشركات بتدعيم ذلك القسم من المجتمع والقوى السياسية[2]. بالإضافة إلى استغلال حجمها الاقتصادي في المساومة مع الحكومات للتوصل إلى أفضل الظروف المناسبة لعملها، وتوزيع صحف معارضة للنظام السياسي، أو تعيين أحد المواطنين في الغرف التجارية والنقابات للدفاع عن مصالحها[3]. فنتيجة لافتقار هذه الدول للمؤسسات والكفاءة والأهمية الأعظم للمشاريع الأجنبية في الاقتصاد المحلي يجعل هذا الأسلوب ناجح[4].

كما تقوم بأضعاف مبدأ السيادة في دول الخليج بعد التدخل في شؤونها الداخلية بغية الحفاظ على مصالحا والتي تحدث بسبب:

- مخالفة الشركات متعددة الجنسيات لتشريعات الدول التي تعمل فيها كمخالفة قوانين الاستثمار الأجنبي والسياسة الضريبية والتجارية المتعلقة بالعمل وسياسة الأسعار.
- رفضها قبول تطبيق القانون الداخلي المتعلق بالتعويض في حالة التأميم.

---

[1] أحمد عبد العزيز واخرون: الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الادارة والاقتصاد، السفارة السورية في العراق، ع 85، 2010، ص130.

[2] رضا محمد هلال: الشركات متعددة الجنسيات والديمقراطية في الدول النامية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 2014، ص2

[3] ابراهيم محسن عجيل: الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدول، أطروحة ماجستير، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية القانون والسياسة، الدنمارك، 2009، ص6.

[4] ابراهيم محسن عجيل: المرجع السابق، ص2.

- عرقلة جهود دول الخليج لاستغلال ثرواتهم من اجل ممارسة السيطرة الكاملة على المورد الطبيعية كالبترول[1].

ويضيف علوان ان المتفق بين المختصين في العلاقات الدولية، ان الشركات متعددة الجنسيات هي أحد أطراف اللعبة الليبرالية وذلك الى جانب الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والرأي العام الدولي[2].

كما تقوم بفرض السياسة الغربية خاصة الأمريكية على مختلف الأنظمة الحاكمة وشعوبها، ويتجلى ذلك في التحكم في القرارات السياسية وتحويلها لصالحها وصالح الصهيونية، وفي صدد الحديث عن الصهيونية فمثلا الشركة السويدية لكوكاكولا coca cola التي تستثمر في أكثر من بلد هدفها هو الحرص على البقاء الصهيوني قويا ومتفوقا على جيرانه وتدفع 10% من قيمة أرباحها المتحققة من نشاطها في الخليج العربي ومصر مقابل منع أي دولة عربية في محيطها من تحقيق أي نهضة علمية واقتصادية ، وكان للشركات متعددة الجنسيات دورا محركا وبارزا في العراق وذلك لما اجتاح العراق الكويت كانت الدبلوماسية الفرنسية تسعى كي لا يشتعل فتيل الحرب، نظرا لأهمية مصالحها بالعراق وحتى لا تنفر أمريكا بقيادة العالم بعد نهاية الحرب لكن صناع السلاح بفرنسا دفعوا الرئيس "فرنسوا ميتران" إلى خوض الحرب إلي جانب بريطانيا وأمريكا، كما أن الشركات النفطية الأمريكية وكذا بريطانيا كانت لها اليد في تمديد الحصار الظالم المفروض على شعب العراق منذ منتصف عام 1990 إلي غاية 2003 ، وهذا بسبب احتياطي النفط الهائل لذلك ضغطت بقوة عن طريق البيت الأبيض الأمريكي من اجل إسقاط النظام الوطني العراقي وفرض نظام رجعي بديل يسهل لها وضع اليد 20% من الاحتياط النفطي العالمي[3].

---

[1] أحمد عبد العزيز واخرون: المرجع السابق، ص130.

[2] محمد خيتاوي: المرجع السابق، ص 138.

[3] زيد بن محمد الرماني: الشركات عابرة القارات ،ع 1301، ص3.

وتعمل الشركات دائما في إزالة مختلف الحواجز التي تقف في وجه الثقافة الرأسمالية والسيطرة الفكرية والتي يظهر هدفها واضحا في تمزيق الأمة العربة واثارة الفتن والحروب داخل الإقليم كحرب الخليج ، وعدم اكتفائها على التجزئة العربية والإسلامية فحسب وإن سعيها إلى التجزئة الداخلية في الدولة نفسها وذلك بإشغال الناس بأنفسهم ومظاهرهم كالألبسة والماركات العالمية والسيارات الفخمة ومباريات كرة القدم ....لكي ينسوا القضايا الأكبر التي تجعلهم أمة عربية واحدة.

المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية والتنموية

لقد كان للشركات متعددة الجنسيات دورا بارزا في تحقيق التنمية الشاملة في دول الخليج العربي من خلال خلق فرص العمالة وتحسين مستوى الدخل وارتفاع المنتوجية وكذا تنمية المنافسة المحلية بكر حدة الاحتكار المحلي لبعض الشركات المحلية، وبالتالي زيادة حجم المنافسة بين الشركات العالمية سواء كانت شركات محلية أو شركات أجنبية، إلا أن تلك المساهمة في عملية التنمية لا ترتبط بتنمية فعلية في الاقتصاد، حيث أنها لا تطور النشاط الصناعي وتعرض الصناعات المحلية الناشئة في دول الخليج العربي للخطر.

تعود بداية السيطرة الاقتصادية على منطقة الخليج العربي في قطاع النفط من خلال شركات لا يتعدى عددها السبع، كانت تسيطر على ما يزيد عن 80% من مجموع النفط العالمي، ثم بدأت الدول وشركاتها التدخل أكثر ف يشؤون المنطقة وذلك بتحديد كميات الانتاج فيها وفرض مناصفة في الأرباح حتى صارت مشاركة. ثم استفادت البلدان المنتجة للنفط من حرية تحديد الانتاج والاسعار بعد ان كانت في أيدي الشركات الكبري. وتم ذلك بعد التعاون بين الشركات المذكورة وبلدان النفط في إطار منظّمة (الأوبك)، وهي البلدان العربية المنتجة للنفط[1].

[1] حسن زعرور: الاثار الاقتصادية والاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات ، مجلة الدفاع الوطني، ع25، كلية الإعلام والتوثيق، الجامعة اللبنانية، بيروت، تاريخ الزيارة 18 مارس 2019.
https://machahid24.com/etudes/8929.html

ثم استطاعت بعدها الالتفاف على جميع المكتسبات التي حصلت عليها الدول المنتجة،وخلال السبعينات أخذت نسبة كبيرة من عائدات النفط عبر العمل في قطاعات البنوك والمال، وقطاع الصناعات التحويليّة، وقطاع السياحة. ولعبت البنوك وشركات الاستثمار بالأحرى السيطرة، التي أسّستها تلك الشركات في بلدان الخليج العربي ، دوراً مهماً في توجيه وتوظيف أموال الفوائض النفطية نحو الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية الصناعية[1].

في هذا الصدد، كتب "ريمون فيرنون"، وهو أستاذ في جامعة هارفرد وأحد أبرز المهتمّين بظاهرة الشركات المتعددة الجنسيّة، في كتاب أصدره عام 1977 تحت عنوان "عاصفة فوق الشركات المتعددة الجنسيّات" :

"إن هذه الشركات قد أصبحت تجسّد كل ما هو فاسد في المجتمع الصناعي الحديث...، وهي في ظل هيمنتها على الاقتصاد العالمي، نراها لا ترحم في حساباتها الشعوب النامية، ومنها الخليج العربي، وسوف تستمر في التأثير على الحكومات في هذه البلدان"[2].

ومن خلال آراء الدارسين والمفكرين فان الاستثمارات الأجنبية التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات تؤدي إلى تشويه البنية الاقتصادية للدول الخليج العربي وذلك بخلق أنماط استهلاكية تعطل النمو الاقتصادي نتيجة للدعاية المكثفة [3]، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الأغذية في دول الخليج بسبب إلغاء الدعم المالي المقدم على هذه الأغذية ناهيك عن الاحتكار والمنافسة غير الشرعية وغير المتكافئة بين الدول الكبرى والدول الصغرى، والاتفاقيات التجارية والصناعية الدولية.

[1] حسن زعرور: المرجع السابق، تاريخ الزيارة 18 مارس 2019،https://machahid24.com/etudes/8929.html.

[2] هدسون جون وهرندر مارك: العلاقات الاقتصادية الدولية، تر: منصور طه ومحمد علي عبد الصبور، دار المريخ السعودية للنشر، 1987 ص 734.

[3] زيد بن محدم ارماني: المرجع السابق، ص 3.

كما تقوم بإغراق السلع أي طرح سلع مستوردة في الأسواق بحيث تكون أسعارها اقل بكثير من أسعار مثيلاتها في الأسواق المحلية والعمل على إضعاف قوة موارد الثروة المالية للخليج العرب والتي تتمثل خاصة في النفط، وذلك بإضعاف أهمية النفط عندما تم إخراجه من قائمة السلع الخاضعة لحرية التجارة الدولية وتخفيض الضرائب والقيود الجمركية المفروضة عليه من قبل الدول المستهلكة أي المسيطرة[1].

والجدير بالذكر، أن الشركات الأجنبية في الخليج العربي لا يزال لها حصّة الأسد في تنفيذ مشاريع عديدة، على الرغم من وجود بعض الشركات الخليجية الناشطة التي يُسمح لها بالدخول في منافسة أكثر توازناً مع الشركات المتعددة الجنسيّات[2].

و إن توسيع ظاهرة التبعيّة الاقتصادية الخليجية في السنوات العشرة الماضية، إضافة إلى التبعية التكنولوجية؛ دفع الخليج العربي إلى "تبعيّة غذائية" نتيجة تطور أنماط الاستهلاك مع نمو عدد السكان، مقابل ركود وتراجع في الإنتاج الزراعي الخليجي و شبه انعدامه. كل هذه الأمور دفعت بالخليج العربي إلى "تبعيّة مالية" بالنسبة إلى مراكز المال في العالم الأول (الصناعي)، وغرق بعض بلدان المنطقة في بحر من الديون الخارجية، التي أصبحت أسيرة المساعدات والقيود من دول العالم الأول للحفاظ على مستويات الإنتاج والاستهلاك، إضافة إلى توظيف أموالها في أسواق المال الدولية[3].

أما في ما يتعلق بالتجارة الخارجية، فقد تزايدت نسبة نصيب الدول الصناعية الرأسمالية في هذه التجارة مع البلدان الخليجية، وارتفع هذا النصيب خلال السبعينات بحيث أصبح يتجاوز ثلاثة أرباع التجارة الخارجية الخليجية في الصادرات والواردات على السواء[4].

---

[1] احمد عبد العزيز واخرون: المرجع السابق، ص131.

[2] حسن زعرور:المرجع السابق، تاريخ الزيارة 18 مارس 2019. https://machahid24.com/etudes/8929.html.

[3] شقير محمد لبيب، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها ، مركز دراسات الوحدة العربية، ج1، بيروت 1986، ص 300.

[4] هدسون جون وهرندر مارك: المرجع السابق، ص 734

كل هذا أدّى إلى اعتماد بعض البلدان الخليجية، بشكل متزايد، على الأسواق المالية للدول الصناعية في الحصول على القروض اللازمة لتمويل مشاريع التنمية فيها[1] .

وبذلك أصبحت البلدان الخليجية، شأنها شأن بعض دول العالم الثالث، مرتبطة بشبكة كبيرة من العلاقات الاقتصادية متعددة الجوانب مع مجموعة الدول الصناعية الغربية. وهذا من شأنه أن ينتقص من حرية اتخاذ القرارات في هذا المجال.

المبحث الثاني: انعكاسات السيطرة الاجتماعية والثقافية وأساليب التصدي لانعكاسات الشركات متعددة الجنسيات.

لا يكفي التأكيد على أن الشركات متعددة الجنسيات تمارس سيطرة سياسية واقتصادية فحسب، لان تلك الرؤية خاطئة نوعا، لأنه بالإضافة إلى السيطرة بنوعيها المذكورتين سابقا، تقوم أيضا بسيطرة اجتماعية ثقافية لها انعكاساتها في هذا المجال وفق ما نوضحه فيما يلي، بالإضافة إلى بعض من المحاولات للتصدي لها أو التقليل من انعكاسات سيطرتها على الدول العربية بصفة عامة وعلى الخليج بصفة خاصة كونه الأكثر منطقة استهدافا وتأثرا من طرف المشاريع الأجنبية أي الشركات متعددة الجنسيات.

المطلب الاول: الانعكاسات الاجتماعية والثقافية.

تؤكد الدراسات الاقتصادية أن الشركات متعددة الجنسيات، لا ترتبط أعمالها بالصناعات المحلية في البلدان الخليجية بل بالسياسات العامة التي تضعها هذه الشركات، مما يؤدي إلى ازدياد الفروقات الاجتماعية بين الفئة المرتبطة مصالحها بهذه المشاريع وبين أغلبية السكان الذين يتدهور مستوى معيشتهم، تحت التأثير المزدوج لجمود التنمية، وارتفاع الأسعار نتيجة الارتباط الوثيق بالأسواق العالمية[2].

وغالباً ما يؤدي هذا الاتجاه إلى فتح الباب واسعاً أمام الفساد وما إلى ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية. فغالباً ما تعتمد هذه الشركات الرشوة بغية إفساد الساسة والحكام، وحملهم

[1] هدسون جون وهرندر مارك: المرجع السابق، ص734.

[2] زكي رمزي، السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي، دار الرازي، بيروت، 1989، ص35.

على قبول شروط أكثر غبناً لبلادهم، والتغاضي عن مخالفات قانونية أو دفع ثمن أغلى من الأسعار الدولية. كما نجحت هذه الشركات المذكورة في شراء ذمم كبار المسؤولين، وجنّدت لخدمتها وبمرتبات عالية أعداداً لا يستهان بها من الفنّيين والإداريين ورجال الأعمال والمهنيين... خلاصة القول، إن للشركات المتعددة آثاراً اجتماعية على الدول النامية، ومنها العربية، يمكن تلخيص أهمها بثلاث نقاط هي :

-تحجيم الصناعة الوطنية المنتجة، وتشجيع قيام فئة اجتماعية تعيش على حساب المجتمع لها مواصفات غير إنتاجية.

-تكريس الفساد والرشوة وقيم أخلاقية وضيعة.

-زيادة الهوّة بين الشرائح الاجتماعية، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي[1] .

إن توسيع قاعدة الارتباط بمصالح الشركات المتعددة في السنوات العشر الماضية، دفع الخليج العربي إلى تبعية غذائية نتيجة تطور أنماط الاستهلاك وما تُعمِّمه من عادات وقيم في المأكل والمشرب والملبس، وما تقوم به من جهد على "المستوى الإعلامي"، بسبب مكاتبها المنتشرة في أكثر من مئة دولة في أنحاء العالم. وهي تلجأ إلى صرف المليارات من الدولارات على إعلاناتها بغية تسويق منتجاتها. فترسل أحياناً استمارات تفصيلية إلى أساتذة الجامعات المختصّين بالدراسات الإنتروبولوجية الثقافية والعلوم الاجتماعية والنفسية، تطلب فيها، لحساب الشركات، معلومات ذات فائدة (عادات الطعام، نماذج الاستهلاك عند العائلة، ...)، وذلك لمعرفة رغبات الناس وعاداتهم كي يستطيع مدراء الشركات تصميم منتجاتهم حسب نتائج هذه الدراسات[2].

وسحق الهوية الشخصية والوطنية، وتشكيل هوية ذات صبغة عالمية وتحويلها إلي كيان ضعيف، كما تسحق الشركات متعددة الجنسيات المنافع الوطنية خاصة عندما تعارض

[1] زكي رمزي: المرجع السابق، ص36.

[2] حسن زعرور :المرجع السابق، تاريخ الزيارة 8 مارس 2019. https://machahid24.com/etudes/8929.html.

هذه المصالح والمنافع مع مصالحها، بالإضافة إلى اهانة ما هو محلي وإيجاد حالة من الاغتراب بين الأفراد وتاريخهم والموروثات الثقافية والحضارية التي تعود في أصلها إلى الإباء والأجداد ، وتدعيمها بالجمعيات التي تقوم الشركات بتدعيمها وتشجيعها وتمويلها والتي تهدف إلى محاربة الثقافة الإسلامية وإثارة الشبهات حول التشريعات الإسلامية، مثلا وجود قوانين متعلقة بحقوق الإنسان في مواثيق الأمم المتحدة البعيدة تماما عن أحكام الشريعة الإسلامية.

وتحويل العديد من المناسبات الدينية الى مناسبات استهلاكية بحتة، مثل تحويل شهر رمضان من الهدف الأساسي له وهو العبادة ، الصيام والصلاة وقراءة القران إلى مناسبة استهلاكية والتباهي بالصور والفيديوهات عبر مواقع التواصل الاجتماعي بأنواعها بالإضافة الى انتشار القيم التي تحمل من شأنها طمس الثقافة الإسلامية ونشر ثقافة العنف والثقافة الجنسية، ونشر الرذيلة في المجتمع وإضاعة أوقات الشباب في الأمور التافهة[1] التي تؤدي الى انشاء جيل ضعيف.

إضافة إلى ذلك، تعمل الشركات على إرسال بيانات استطلاع الرأي إلى الصحف والإذاعات وتلفزيونات البلدان النامية وبلدان الخليج العربي، وذلك عبر الأقمار الصناعية، لجمع المعلومات حول الثقافة المحلية بغية تصحيح منتجات الشركة. وقد ساعدها في تحقيق ذلك ثورة المعلومات والاتصالات الحديثة، مما فجَّر ظاهرة التنافس الشديد بين هذه الشركات وأحدث تغييراً هائلاً في عملية نشأة سوق عالمية واحدة[2].

[1] صخري محمد: الشركات متعددة الجنسيات،2015، تاريخ الزيارة 15 مارس2018، file:///D:/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AA.html .

[2] حسن زعرور:المرجع السابق، تاريخ الزيارة 8 مارس 2019. https://machahid24.com/etudes/8929.html.

اذن تعمل الشركات متعددة الجنسيات على تحرير الإنسان من الأخلاق والدين وإيصاله لمرحلة يصبح أسيرا لكل ما يعرض عليه من مختلف الشركات الكبرى، لتي تقوم باستغلاله واستغلال طاقاته وتجعله يروج لمنتجاتها. كما تركز على إهمال العلاقات الاجتماعية والعواطف والتكافل ونشر الشح والبخل والتشجيع على الانتهازية والوصولية.

المطلب الثاني: اساليب التصدي لانعكاسات الشركات متعددة الجنسيات.

بما أن سياسة الشركات متعددة تتفق وحرية التبادل التجاري وانفتاح الاقتصاد الوطني على اقتصاد السوق، حيث تتحدد أسعار المنتجات بما يتلائم مع قانون العرض والطلب، لذا نقول إن اقتصاد الخليج العربي، بشكل عام، سوف يتأثر بعاملين مترافقين في عملية تحرير تبادل المنتجات الزراعية والصناعية على المستوى العالمي :

الأول : زيادة أسعار بعض المنتجات الزراعية، نتيجة لزيادة الطلب العالمي، إثر إلغاء القيود على الاستيراد وتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات الزراعية. وهذا ما أكّدته اتفاقية منظّمة التجارة الدولية .

الثاني : انخفاض إنتاجيّة القطاع الزراعي، بسبب تحرير التجارة وفتح الأسواق وارتفاع تكاليف الإنتاج. وفي هذه الحالة، فإن منتجات الخليج العربي لن تكون منافسة لمنتجات الدول المتقدمة زراعياً.

هذا الأمر يؤدي، على المدى البعيد، إلى تدمير بنية الاقتصاد الخليجي والعربي، مما سيلقي بأعباء إضافية على عملية التنمية في البلدان الخليجية، ويوسع معدلات البطالة والفقر.

لهذه الأسباب، فإن البلدان العربية مُطالبة بتطوير صناعاتها، والعمل على التكامل والتنسيق في هذا المجال، والاعتناء بمرراكز التنمية البشرية، من تعليم وتدريب وتأهيل، لمواكبة التكنولوجيا الحديثة والاهتمام بمراكز البحوث والتطوير[1].

[1] شقير محمد لبيب: المرجع السابق، ص911،912.

ولعل ما يبعث الأمل، ما تم إقراره بإنشاء "منظمة التجارة الحرّة العربية" التي بدأت عملها مع مطلع هذا العام، على أن يكتمل بناؤها خلال السنوات العشر المقبلة. ويمثّل هذا المشروع الحضاري انطلاقة جادة وحقيقية لبناء تجمع اقتصادي فعّال لصيانة المصالح الخليجية والعربية ، والاستفادة القصوى من الموارد والإمكانات البشرية والمادية، بالتعاون مع مواقع القوة ومختلف التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية على حدّ سواء[1].

أما عالميا يجب إصلاح نظام التجارة العالمي، وتعزيز التعاون الأدق بين دول الجنوب ودول الشمال ومراقبة تحرك رؤوس الأموال بشكل دقيق ومحكم بالإضافة إلى تشجيع التعاون العالمي في علوم التكنولوجيا إلى الدول النامية لا سيما دول الخليج العربي[2].

كما يمكن للخليج العربي، وللكثير من بلدان العالم الثالث، إحداث نقلة تكنولوجية تلعب دوراً في تضييق الهوّة مع العالم الصناعي، قد تكون مفيدة في هذا المضمار، وذلك بالسماح للشركات المتعددة الجنسيات باستثمار أموالها في مشاريع منتجة، والقيام بتأهيل أعداد كبيرة من المواطنين في البلدان المضيفة في التعليم والتدريب، للوصول إلى مستويات أعلى من التخصّص المهني، وبالتالي التأثير على مؤسسات التعليم العالي الجامعي، وربطها بحاجات المؤسسات المذكورة، والقيام بتطبيق التكنولوجيا المحلية التي تلائم ظروف البلد وإمكاناته وثقافته، وهي تجارب ناجحة خدمت الكثير من بلدان العالم الثالث، مثل الهند. كذلك، على المسؤولين العرب دعوة العقول العربية المهاجرة للعودة لتقوم بواجباتها الوطنية في هذا المضمار[3].

إن دخولنا عصر التكنولوجيا يفرض على بلداننا أن تقوم بإصلاحات تطال كل البنى التحتيّة، مع المحافظة على دور دولة الرعاية في المجتمع بإحلال العدالة الاجتماعية بين كافة فئات الشعب، وكذلك القيام بتحديث القوانين لتفعيل جباية الضرائب، والقيام بتعديل

[1] زكي رمزي:: المرجع السابق، ص 40.

[2] عبد الحميد ملكاني: المرجع السابق، تاريخ الزيارة 17افريل 2018.

[3] شقير محمد لبيب: المرجع السابق، ص 904 ،905.

المناهج والبرامج التربوية لتتلاءم مع حاجات العصر، واستخدام نظم الإدارة الحديثة الفعّالة بهدف ضخ إداراتنا المهترئة بالعقول والخبرات التقنية والمعارف والثقافة العامة، وإدخال المكنة والأجهزة الحديثة إليها لتتمم إنجاز المشاريع بأقل كلفة ممكنة، والاستفادة من كل الموارد المتاحة بشرياً ومالياً، وفي هذا الخصوص، يقول أحد الخبراء في الإدارة الحديثة : "إن العقول العلمية والأفكار الجيدة، والأجهزة، والتقنيات، لا يكفي اقتناؤها إذا لم تكن مدعومة من قبل نظام إداري حديث"[1].

خلاصة الفصل:

يعتبر الجانب السياسي جانب مهم لتحرك هذه الشركات عبر العالم وذلك من خلال قوتها الإقتصادية تسعى الى الضغط على الدول الضعيفة لأقلمة سياستها العامة وفق رغبات الدول الأم لهذه الشركات وذلك من خلال جملة من الإجراءات والأساليب

كما تقوم بدور الوسيط بين الدول المصدرة والدول المستوردة تلعب دورا رئيسيا في التأثير على القرارات وغالبا فوق رؤوس الحكام ، وعليه فان هذه الشركات هي جوهر العلاقات الدولية لذا استعملت كل الطرق والوسائل من اجل النيل بثروات الخليج العربي الذي تعوزه التقنيات العالية لاستغلالها، بينما تكون الدول الصناعية الكبرى محرومة من هذه الثروات كالنفط والغاز الطبيعي وذلك قصد تحقيق الهدف ولو اقتضى الأمر استعمال سياسة الإطاحة بالحكومات كالتدخل العسكري في الكويت أثناء حرب الخليج الثانية 1991، والإطاحة بصدام حسين واحتلال العراق سنة 2003.

كما استطاعت الشركات متعددة الجنسيات أن تقيم مشاريع لها خاضعة لسيطرتها في واحدة أو أكثر من مجموعة البلدان الخليجية النفطية ، وأن تستفيد من حرّية التجارة لفتح أسواقها جميعاً أمام منتجات هذه المجموعات. وقد أدّى ذلك، في إطار إستراتيجية الشركات المذكورة إلى عدم تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول الخليج العربي وبين البلدان المالكة للشركات متعددة الجنسيات.،وعملت الشركات على إهمال الزراعة، والتركيز على التصنيع من أجل التصدير إلى الخارج، معتمدة على استيراد التكنولوجيا الجاهزة من هذه السوق، من دون محاولة تنمية قدراتها التكنولوجية من خلال الاهتمام بالموارد البشرية، من تأهيل وتدريب

[1] زكي رمزي: المرجع السابق، ص39،40.

لها، وزيادة الاعتمادات المالية للدراسات ومراكز البحوث، إضافةً إلى توجيه التنمية نحو إشباع الحاجات الأساسية للسكان، من تعليم وطب وصحّة وسكن وفق مصالحها طبعا.

والمعضلة الأكبر إن الدول المستهدفة بصفة عامة ودول الخليج بصفة خاصة تدرك جيدا مدى خطورة انعكاسات سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على جميع الأصعدة والمجلات وتسعى دائما للتخفيف من اثاراها والقيام بدراسات في هذا الشأن إلا أنها تبقى حبرا على ورق بسبب عرقلة الجهود من طرف الأنظمة العميلة وعمليات الجوسسة التي تقوم بها هذه الشركات وإغراق المجتمعات الخليجية بجميع طبقاتها في التكنولوجيا الرقمية والوسائل الملهية .

خاتمة

تبين من خلال دراستنا لموضوع الشركات متعددة الجنسيات ودورها في السيطرة على الخليج العربي، والذي تناولناه من جانبه التاريخي ومن منطلق محاولتنا الاجابة عن الاشكالية المطروحة، توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات التي ارتأينا أن تكون خاتمة لموضوع دراستنا، بحيث يظهر مما سبق أنه:

- لا يوجد تعريف واحد شامل جامع ومتفق عليه لمفهوم الشركات متعددة الجنسيات وهذا يعود أساسا إلى مقاربات كل تعريف، وكذا اختلاف المنطلقات الفكرية للباحثين الذين اختلفوا في رؤيتهم لها بين النظرة الايجابية كالاستثمار والنظرة السلبية كالسيطرة والاستعمار.
- وتبعا لذلك تتصف الشركات بمجموعة من الخصائص والمزايا المتمثلة في عدة أنماط وتصنيفات للشركات متعددة الجنسيات، كما أنها عرفت تطور منذ نشأتها إلى غاية الوقت الحالي وهي غير مرتبطة بمكان وزمان معين بل هي نتيجة لمسارات عرفت التطور، وتتصف هذه الاخيرة بارتباطها بالاستراتيجية والليبرالية الجديدة.
- ومن جانب اخر نستنتج ان من اساليب الشركات في تحقيق أهدافها هي السيطرة والتغلغل في المناطق الاستراتيجية خاصة الغنية بالنفط الذي هو محور اهتمامها خاصة منطقة الخليج العربي ومن بين العوامل التي ساعدتها في التغلغل في هذه المنطقة في المراحل الأولى هي حداثة تشكل وتكوين الدول الخليجية وبساطة المجتمع الخليجي الذي كان يعتمد على الزراعة والصيد وافتقاره لتقنيات استغلال ثرواته الطبيعية.
- كما أن لسيطرة الشركات متعددة الجنسيات في الخليج العربي لها عدة انعكاسات وأبعاد في جميح المجالات، فعلى الصعيد السياسي مثلا هي جوهر العلاقات الدولية مستخدمة القيم الديمقراطية ومستغلة بذلك حجمها الاقتصادي في المساومة مع الحكومات، أما اقتصاديا فهي تجسد كل ماهو فاسد ولا ترحم

الدول النامية من بينها دول الخليج العربي، وعلى الصعيد الاجتماعي الثقافي تحرص على تكريس الفساد، الرشوة، القيم الأخلاقية الوضيعة والتلاعب بالهوية، بالإضافة إلى توسيع الهوة بين الشرائح الاجتماعية مما يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

- ان المجتمعات المستهدفة تعي تماما مدى خطورة سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على جميع الاصعدة لكنها مغلوبة على أمرها.

قائمة

المصادر والمراجع

I. مراجع باللغة العربية:

1. شقير محمد لبيب، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ج1، 1986.
2. هدسون جون وهرندر مارك، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، ترجمة منصور طه ومحمد علي عبد الصبور، دار المريخ السعودية للنشر،1984.
3. أبو قحف عبد السلام: أساسيات إدارة الأعمال الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت–لبنان، ط2،2003.
4. أبو قحف عبد السلام: أساسيات إدارة الأعمال الدولية،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1998.
5. جواد العطار: تاريخ البترول في الشرق الاوسط(1901–1972)، الأهلية للنشروالتوزيع، بيروت ،1977.
6. حافظ برجاس: الصراع الدولي على النفط الغربي، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام ، لبنان،ط2000،1.
7. حافظ برجاس: النفط الراقي دراسة وثائقية من منح الامتياز حتى التأميم، وزارة الاعلام ، العراق، 1973.
8. حسام عيسى: الشركات المتعددة القوميات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
9. حسان خضر: الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2004.
10. حسين علي الشرع: الاقتصاد السعودي في مرحلة بناء التجهيزات الأساسية، المكتبة السعودية، جمعية الثقافة والفنون.
11. حسين عمر: الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، المطبعة الواسعة، مصر، 1991.
12. خالد راغب الخطيب: التدقيق على الاستثمار في الشركات المتعددة الجنسيات، دار البداية، ناشرون وموزعون، عمان–الأردن، ط01، 2010.

13. زكي رمزي : الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت–لبنان، ط1، 1989.

14. زكي رمزي، السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي، دار الرازي، بيروت، 1985.

15. سعاد خيري: العولمة وحدة صراع النقيضين عولمة رأس مال والعولمة الإنسانية، دار الكنوز الأدبية، بيروت،2000.

16. سعد غالب ياسين: الإدارات الدولية "مدخل استراتيجي"، دار اليازوري العلمية للتوزيع والنشر، عمان، ط1، 1999.

17. سمير كرم : الشركات المتعددة الجنسيات بحث عام، معهد الإنماء العربي،بيروت–لبنان،1976.

18. سمير كريم: الشركات المتعددة الجنسيات، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981.

19. عبد السلام أبو قحف ، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسات شباب الجامعة، مصر 1989.

20. فهد مسعود الحمود: ثروات السعودية وسبل الاستقلال الاقتصادي، دار الفرابي، بيروت، 1980.

21. كاظم هاشم نعمة: دراسات في الاستراتيجية والسياسية الدولية، دار الشؤون الشؤون الثقافية، بغداد، 1990.

22. مايكل تانزر وآخرون: من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني : دور الشركات متعددة الجنسية، ترجمة، عفيف الرزاز، ، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط1، 1981.

23. محسن شفيق: المشروعات ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية، مطبعة جامعة القاهرة، الكتاب الجامعي، 1998.

24. محمد خيتاوي: الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العالاقات الدولية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، سوريا، 2010.

25. محمد صبحي الأتربي: مدخل إلى دراسة الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسية، دار الثورة للصحافة والنشر ،بغداد، 1977.
26. هناء عبد الغفار: الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية(الصين أنموذجا)، بيت الحكمة، بغداد،2000.
27. هيكل محمد حسنين: حرب الخليج-أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام، القاهرة،1992.

I. مراجع باللغة الأجنبية:

28. Behrman :J.N ،(Multinational Corporations ،sovereignty) ، Columbia Journal of World Business ،VOL.4 ،March ،1969.
29. C. A. Michalet ،Le Capitalisme Mondial ، P.U.F ،PARIS ، ، 2`ed ،1985.
30. Donald M. Moliver and Paul Abbondante. The Economy of Saudi Arabia. Praeger Publishers, N. Y. 1990.
31 Mahmoud H. Matar. “Direct foreign investment in Saudi Arabia”. Research center, college of Administrative Sciences. King Saudi University, in Print.
32. UNCTAD, WORLD INVES MENT REPORT, New York and Geneva,2002.

II. رسائل جامعية:

33 . ابراهيم محسن عجيل: الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدول، أطروحة ماجستير، اشراف عصام الشكرجي، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية القانون والسياسة، الدنمارك، 2009.

III. المجلات:

34. أحمد عبد العزيزواخرون: الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الادارة والاقتصاد، السفارة السورية في العراق، ع 85.

35. جميلة الجوزي وسامية دحماني: دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في اتخذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، ع 06. 2015.

36. رضا محمد هلال:الشركات متعددة الجنسيات والديمقراطية في الدول النامية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، د.ع، 2014،

37. زايدي بوعلام: واقع المنطقة العربية في عصر العولمة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، ع ا04ديسمبر 2015م.

38. زيد بن محمد الرماني: الشركات عابرة القارات ،ع 1301.

39. كريم نعمة: أهمية ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة علوم إنسانية، مجلة شهرية الكترونية السنة الثالثة، ع 27 مارس 2006.

40. محمود حسين مطر: نموذج مقترح لسياسة جذب الاستثمارات الأجنبية بالتطبيق على المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد59، يوليو 1989.

IV. المواقع الالكترونية:

41. AlHadathالحدث: ماهي ارامكو السعودية؟، https://www.youtube.com/watch?v=Fgd6Lio4AfQ، 2019/05/20.

42. Rt arqbic،أضخم 10 شركات بترول في العالم، https://youtu.be/yExN0mFCDV4

43. أنس بن فيصل الحجي: نفطيات، https://www.anasalhajji.com/ar/.

44. أنفوجرافيك: 8 شركات أمريكية مستثمرة في السعودية لا تعرفها، موقع مجلس الأعمال السعودي الأمريكي،2019، https://makkahnewspaper.com/article/603475.

45. حسن زعرور: الاثار الاقتصادية والاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات ، مجلة الدفاع الوطني،ع25، كلية الإعلام والتوثيق،الجامعة اللبنانية،بيروت، https://machahid24.com/etudes/8929.html.

46. رواب جمال: دور الشركات المتعددة الجنسيات ومسؤولياتها، http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/192620

47. صخري محمد: الشركات متعددة الجنسيات،2015 ، file:///D:/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AA.html .

48. صلاح حمودة: بحث عن شركة أرامكو السعودية، https://www.almstba.com/t211234.html.

49. عبد الحميد ملكاني: دور الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة، الحوار المتمدن،ع 1076، 2005 - المحور،العولمة وتطورات العالم المعاصر. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=29704 .

50. مروة أبالعلا: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات في القانون، https://www.mohamah.net/law

51. نسرين عزالدين: تاريخ النفط في دول الخليج.. هكذا بدأت الحكاية، https://www.arrajol.com/content/113931/%D9%85%D9%86%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%81%D9%8A-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-

%D8%A8%D8%AF%D8%A3%D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D8%A7%D9%8A%D8
%A9 .

52. يوسف الحمادي: 5 عوامل تشعل الاستثمار في سوق الطاقة الخليجي، الوطن اون لاين،الثلاثاء 3 افريل 2012 ،
https://www.alwatan.com.sa/article/132229/5- .

الملخص:

تعد الشركات متعددة الجنسيات من أكثر الأنماط تعبيرا عن السيطرة بأنواعها ، لما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية هائلة تمتد إلى مختلف دول العالم ، وتنوع نشاطاتها لتشمل قطاعات الإنتاج والتجارة والخدمات والمال والمصارف الدولية، بغية توزيع المخاطر وتنويع مصادر الربح ، وسعيها لتحويل العالم إلى ساحة اقتصادية واحدة بغية بسط نفوذها ، وإحكام سيطرتها على قطاعات الأعمال في العالم خاصة مجال البترول، مستفيدة من منجزات التقدم العلمي والتقني الأمر الذي أدى لتراجع دور الدولة أمام هذه الشركات .

إن ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات أصبحت من المواضيع الهامة لما لها من تأثيرات على دول العالم في مجال التنمية خاصة الدول النامية كدول الخليج العربي، التي يتم استغلال ثرواتها الطبيعية والتدخل في شؤونها الداخلية والأضرار ببيئتها ..الخ ، وسنبحث في ماهية الشركات المتعددة الجنسيات ومدى تأثير سيطرتها على الدول المستهدفة ، لتكن دول الخليج العربي أنموذجا لذلك.

الكلمات المفتاحية: الشركات متعددة الجنسيات، الخليج العربي السيطرة –الولايات المتحدة الامريكية

Abstract:

The multinational Companies, one of the important topics because of their impact on the countries of the world in general and developing countries, especially, because of their potential human and material, and the diversity of its activities to include sectors of production, trade and services, money, etc., and excellence in science and technology, including a position to acquire about two-thirds of world trade.

We will highlight our research on what multinational companies and methods of composition and organization of the legal, which includes national legislation and international onventions, where it seems the absence of an international organization in particular multinational corporations has forced mandatory, although the need for a binding international law regulating the work of these companies and Iconnha . And examine the characteristics of these companies of its widespread use,

the magnitude of centralized decision-making and its technology, and diversity of activity, we get to determine the effect of these companies on developing countries economically, politically and socially, technically and technology, and develop some recommendations for reducing the negative impacts of these companies in developing countries.

Keywords: Multinational Companies, Arabian Gulf Control – USA